

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٣٥٦

الثلاثاء، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد كوهين	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد أمدي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد تينيا
	السويد	السيد أورونيوس سكاو
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد المنيخ
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين

جدول الأعمال

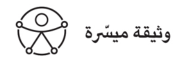
تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (يشمل الفترة من ٤ حزيران/يونيه إلى ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨) (S/2018/831)

1828878 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (يشمل الفترة من ٤ حزيران/يونيه إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨) (S/2018/831)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ والسيد نيكولاس هايسوم، المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان؛ والسيد إسماعيل وايس، المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى جنوب السودان. والسيدة غريس جون، مديرة شؤون الحوكمة والسلام في منظمة التمكين المجتمعي من أجل التقدم.

وينضم السيد وايس والسيدة جون إلى جلسة اليوم عن طريق الفيديو من أديس أبابا وكمبالا على التوالي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/831، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (يشمل الفترة من ٤ حزيران/يونيه إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨).

أعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في جنوب السودان وعملية السلام الجارية منذ صدور التقرير المرحلي الذي يقدمه الأمين العام كل ٩٠ يوما في ١١ أيلول/سبتمبر (S/2018/831).

كما يعلم المجلس، طرأت عدة تطورات، أهمها التوقيع في ١٢ أيلول/سبتمبر على اتفاق مُنشَط متعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان. وجاء اتفاق السلام المنشَط ثمرة المشاركة المكثفة لقادة دول الجوار في الآونة الأخيرة، بدعم من المجتمع الدولي، من أجل التوصل إلى تسوية شاملة وجامعة للأزمة في البلد.

وأنوه بما بذلته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، بدعم من الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين، من جهود متواصلة لاستعادة السلام في جنوب السودان. وكانت وحدة الهدف التي أظهرتها هذه المجموعة هي في الواقع ما أسهم في تحقيق ذلك التقدم، بما في ذلك من خلال إقناع الأطراف بأن الحل العسكري لن يفضي إلى السلام المستدام. وسيقدم الممثل الخاص هايسوم والمبعوث الخاص وايس تقييما مفصلا للاتفاق المُنشَط، ولكن أود أن أقول إن التوقيع عليه يمثل معلما هاما في الأزمة التي تدخل الآن عامها الخامس.

وعلى غرار الاتفاق المبرم في عام ٢٠١٥، يوفر الاتفاق المُنشَط، إلى حد كبير، خارطة طريق للسلام من خلال الإصلاح والتحول السياسي والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمصالحة الوطنية. إن جميع عناصر النجاح متوفرة في الاتفاق. ولكن لا تزال هناك أسئلة وشواغل مشروعة إزاء التزام الأطراف وبشأن العديد من الجوانب العملية المتعلقة بتنفيذ الاتفاق تقتضي التوضيح. وبالرغم من تلك الشواغل، فإن ضرورة إحلال السلام في جنوب السودان ملحة ويجب علينا اغتنام هذه الفرصة والعمل معا لجعل الاتفاق أساسا لإحلال السلام الدائم.

وبينما نمضي قدما، تتحمل الأطراف مسؤولية كفالة تنفيذ الاتفاق بالطبع. وسيكون من المهم للغاية أن تقوم الأطراف، ولا سيما حكومة جنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، ببناء الثقة وتعزيز الإرادة السياسية للعمل معا على تهيئة بيئة توفر حماية أكبر بما يسمح لكل أصحاب المصلحة في جنوب السودان، بمن فيهم النساء، بالمشاركة بشكل هادف في التنفيذ الكامل للاتفاق. والوقف التام والفوري للأعمال العدائية خطوة أولى ضرورية.

وفي ذلك الصدد، فإن تواتر تقارير عن اندلاع قتال في ولاية وسط الاستوائية وولاية الوحدة بعد أيام من توقيع الاتفاق أمر يبعث على القلق الشديد. وتحديدا في ١٦ أيلول/سبتمبر في ولاية وسط الاستوائية، أفادت تقارير باندلاع اشتباكات عنيفة في مركز جامولا ومبودو في مقاطعة كوبيرا. ووردت أيضا تقارير عن اندلاع أعمال عدائية في كينديري ومانجالاتور في كاجو - كاجي في ١٣ أيلول/سبتمبر. وتشير تقارير إلى أن تلك الأعمال العدائية جاءت ردا على محاولات مزعومة قامت بها الحكومة لتنصيب سلطات محلية في مناطق خاضعة لسيطرة المعارضة. ويبدو أن الجانبين قد حشدا تعزيزات لدعم تلك العمليات لضمان السيطرة على الأراضي.

وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، وردت تقارير عن وقوع مناوشات في محيط نيانغ في مقاطعة قويت بولاية الوحدة بين قوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات الموالية لتعبان دينق قاي.

وأفيد أن هذه الحوادث مرتبطة بسعي تابان دينق لتوطيد تأثيره في معقله في مقاطعة قويت. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء احتمال وقوع مزيد من الاشتباكات عندما تكون القوات الحكومية وقوات المعارضة على مقربة شديدة من بعضها البعض، ولا سيما في أجزاء من ولايات وسط الاستوائية وغرب الاستوائية والوحدة وغرب بحر الغزال. وقبل دمج قوات تابان دينق في الجيش الشعبي لتحرير السودان، فإننا نفهم أيضا أن هناك تعثرا في تجميع المقاتلين، بمن فيهم الأطفال، على الرغم من أنه لا يزال يتعين تأكيد أي فض للاشتباك بين القوات، وفقا للجداول الزمنية للاتفاق المنقح.

وأدى القتال المستمر إلى تفاقم الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان السيئتين أصلا في البلد. وبعد مرور خمس سنوات، هناك تقريبا ١,٨ مليون شخص مشرد داخل جنوب السودان و ٢,٥ مليون شخص آخر يعيشون في البلدان المجاورة. ولا يزال العنف الشديد، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، والتهديدات والمضايقات التي يتعرض لها المدنيون، يمثل السمة المميزة الرئيسية للنزاع. ولذلك، يجب أن نوجه رسالة قوية إلى الأطراف مفادها أنه بعد إبرام الاتفاق السياسي المجدد، ليس هناك ما يبرر استمرار العنف الذي لا يزال شديد الوطأة على السكان المدنيين. يجب علينا دعوتهما مرة أخرى لإظهار القيادة من خلال اتخاذ الخطوات اللازمة لإسكات المدافع وفصل القوات، وتيسير حرية التنقل بدون عوائق لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والشركاء في المجال الإنساني، وعكس اتجاه الخسائر الإنسانية البشرية الهائلة للنزاع.

وفيما يتعلق باتخاذ التدابير لمعالجة حالة حقوق الإنسان والحماية في البلد، أود أن أشير إلى استنتاج المحكمة العسكرية مؤخرا بأن ١٠ جنود مذنبون بارتكاب أعمال عنف ضد المدنيين في فندق تيرين بجوبا في تموز/يوليه ٢٠١٦. يمثل هذا الحكم خطوة أولى نحو تحقيق العدالة لضحايا هذه الحرب والحد من ثقافة الإفلات من العقاب.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أن توقيع الاتفاق المُجدد يتيح فرصة لجنوب السودان كي يفتح صفحة جديدة. وإذ أسلم بأن الطريق أمامنا سيكون صعبا، لا يسعني أن أؤكد بما فيه الكفاية على الدور الحاسم الذي يجب أن تواصل الهيئة الحكومية الدولية القيام به في هذا المنعطف الحاسم في البحث

عن السلام في الجنوب السوداني. يجب أن تواصل الهيئة الحكومية الدولية تأثيرها على أطراف النزاع للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاق، بما في ذلك عن طريق كفالة القيام فورا بتحديد هوية منتهكي الاتفاق وإخضاعهم للمساءلة.

ومن جانبنا، فإن الأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لمساعدة جنوب السودان على تحقيق أهداف الاتفاق. وستواصل البعثة القيام بالمهام المطلوبة بموجب ولايتها الحالية، مع التركيز على حماية المدنيين، الأمر الذي لا يزال يمثل أولوية بالنسبة للبعثة. وستواصل قوة الحماية الإقليمية التي هي جزء لا يتجزأ من بعثة الأمم المتحدة، الاضطلاع بدورها، وفقا لولايتها الحالية. وإذ رأى مجلس الأمن أن من الضروري والمناسب تعديل شروط ولاية البعثة، فنحن على استعداد لدعم ذلك.

ولكن العديد من الاعتبارات من حيث المبدأ والتطبيق العملي يجب أن تستمر في توجيه هذه المداولات، بما في ذلك ما يلي: أولا، الحاجة إلى أن تظل حماية المدنيين من الأولويات الرئيسية في الإطار الأوسع للركائز الأربع لولاية البعثة؛ ثانيا، الحاجة إلى الحفاظ على قوة واحدة وموحدة، بما في ذلك توحيد هيكل القيادة والمراقبة لكفالة استمرار فعالية عملية حفظ السلام؛ وأخيرا، ولئن كان بمقدور البعثة أن تسهم في تهيئة بيئة آمنة تفضي إلى إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاق، فإن أي دور في دعم الترتيبات الأمنية المتوخاة يجب أن يكون متسقا مع مبادئ الأمم المتحدة لحفظ السلام، فضلا عن المعايير التي نطبقها على جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وفي الوقت نفسه، يجب أن نضمن أن أي مهام أخرى هي رهن بالاتفاق الواضح والمفصل من طرفي النزاع، فضلا عن الأمم المتحدة. سيضمن ذلك أن كل مهمة يمكن تنفيذها بصورة فعالة.

وأخيرا، فإننا نتطلع إلى العمل مع المجلس والهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والأطراف وجميع الجهات المعنية لدعم الاتفاق.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد لاكروا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد هايسوم.

السيد هايسوم (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن الاتفاق المجدَّد المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان، الذي وقعته طائفة واسعة من الأحزاب السياسية في ١٢ أيلول/سبتمبر في أديس أبابا.

عندما توليت مهمتي الحالية قبل عامين، كان جنوب السودان يسعى إلى تنفيذ الاتفاق. وبينما أستعد للمغادرة في غضون أسبوعين، فإن جنوب السودان يستعد لتنفيذ صيغه مجدَّدة لنفس الاتفاق، ولكن بعد فترة سنتين من الحرب الأهلية والنزاع المدمر. والسؤال الهام الذي يواجهنا هو الكيفية التي ينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، أن يقيّم بها هذا التطور الهام أو يدعمه أو يستجيب له بخلاف ذلك.

في البداية، يتعين علينا الاعتراف بالإنجاز الذي حققته جمهوريه السودان في التوسط في الاتفاق، بدعم من أوغندا. ومن خلال الاتفاق، تقلصت الفجوة بين الأطراف بشأن عدد من مسائل الحوكمة والأمن والتي بدت في السابق غير قابلة للتجاوز. وقد أدت قابليتهم المشتركة، ووجود طرف رئيسي كان غائب حتى الآن – السيد رياك مشار – والدبلوماسية النشطة، إلى توقيع اتفاق يتوخى فتره انتقاليه مدتها ثمانيه أشهر وخريطة طريق انتقاليه شامله مدتها ثلاث سنوات. ومع ذلك، هناك عدد من الثغرات والمسائل التي لا يزال إنجازها غير مكتمل، وأسباب أخرى تؤكد أن العملية ستحتاج إلى اهتمام متواصل من المنطقة ومن المجتمع الدولي.

وقبل معالجة تلك المسائل، أود أن أشدد على أننا ندرك في إطار نهجنا، أنه لا ينبغي لنا أن نجعل الكمال عدواً للخير. إننا

ندرك أنه حتى في الحالات حيث يمكن اعتبار الاتفاق معيبا، فأنه يظل من الممكن أن يصبح منبرا فعالا للسلام إذا أظهرت الأطراف الإرادة السياسية لتنفيذه وتعاملت بشكل تعاوني مع الحاجة إلى التصدي للتحديات التي تواجهها وتجنب الاندفاع نحو السعي إلى تحقيق منفعة سياسية أو قبلية أو إقليميه. وفي هذا الصدد، أبلغت الأطراف بأن دعم المجتمع الدولي للاتفاق سوف يتبع تقييما لاستدامته، وليس مجرد التوقيع عليه. ويثير ذلك الآن مسألة ما قد تعني الاستدامة فيما يتعلق بالنص الذي تم تجديده مؤخرا. وتتعلق شواغلنا أساسا بالمسائل الست التالية.

أولا، على الرغم من الجهود التي يبذلها فريق التيسير التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، نلاحظ أنه لا يزال هناك عدد قليل من الأطراف، ولكنه قد يكون كبيرا، يعرب عن تحفظاته بشأن النص. بالإضافة إلى ذلك، هناك بعض المسائل الهامة المتعلقة بالحوكمة التي ينظر فيها النص وسوف تحل في الوقت المناسب. ومن هذه المسائل ما يتعلق بعدد الولايات على الصعيد دون الوطني. وتتعلق هذه المسألة بجوهر جغرافية السلطة والسيطرة القبليتين. أما المسألة الأخرى فتتعلق بالطريقة التي سيصوغ بها أبناء جنوب السودان دستورهم الوطني – عقدهم الاجتماعي الشامل الجديد. في الواقع، تتسم هاتان المسألتان بأهمية، ولكن ليس من المستحيل تذليلهما إذا تم تناولهما بروح من شمولية الجميع. ويتجاوز هذا عدد الأطراف الموقعة على الاتفاق، مع الحاجة إلى بذل جهود حقيقية لضمان عدم تخلف أي جماعة أو مجتمع محلي كبير عن الركب.

كما أخطرنا الأطراف بضرورة معالجة إنفاذ الاتفاق. وقد لاحظنا بالفعل العديد من اتفاقات وقف الأعمال العدائية التي انتهكت خلال ساعات من إعادة الأطراف الإعراب عن التزامها بالسلام. ولا يمكن لأي اتفاق أن يصمد في وجه الانتهاكات المستمرة التي تمر بلا عقاب أو عواقب. ويهدد هذا برد من جانب سكان جنوب السودان مفاده ما هو مختلف في هذا الاتفاق عن الاتفاقات السابقة الفاشلة. ونرى أن وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية لآلية الرصد للتحقيق والرصد والإبلاغ عن الانتهاكات ليست هي المشكلة. بل ما يحدث لتلك التقارير التي تشكل ٨٠ في المائة من نظام المساءلة. وإذا لم يحدث شيء للتقارير، فهذا يعني أن النظام لا يعمل. وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه يجب على المنطقة أن تبدي الالتزام بجعل الاتفاق نافذا، بما في ذلك من خلال مواجهة المخربين، حتى لو كانوا من أولئك المفسدين حكومة جنوب السودان.

فيما يتعلق بمسؤوليات الأطراف، أشرنا إلى أن الخطوة الأولى هي إظهار نواياها السياسية بجعل المدافع تصمت – فورا وفي كل مكان. وبدون هذا المؤشر، سيتردد المجتمع الدولي في تقديم الدعم المالي.

وهذا يقودني إلى الشرط الثالث للاستدامة، أي الموارد المالية، ولا سيما للتجميع الفوري للقوات المختلفة.

من خلال تواصلي مع مانحين مهمين محتملين، لم يبدوا أي رغبة أو القليل منها في تمويل العملية، ما لم يكن هناك نص واضح لضمان الشفافية واللياقة في المعاملات المالية، بما في ذلك المساءلة عن سوء استغلال الأموال العامة في الماضي.

وتشكل مستويات الثقة المنخفضة للغاية بين الأطراف إحدى العقبات التي تواجه تنفيذ الاتفاق. وستسود روح المنافسة في الحكومة بحكم أن الأحزاب وقادتها سيكونون على الأرجح مرشحين متنافسين في الانتخابات، التي ستمثل تتويجا للعملية الانتقالية. ويتعين على المجلس أن يحث الأطراف على اتخاذ تدابير لبناء الثقة في عملية السلام والتقليل من الضغينة والعداء، وهو ما تركته السنوات الأربع الماضية من العنف الطائفي الفظيع. ولا تتطلب مثل هذه التدابير موارد مالية.

وأخيراً، فإن الترتيبات الأمنية المفصلة والاجتماع المتبادل بين المختصين، بشأن هذه الترتيبات هو أمر بالغ الأهمية. وفي

هذا الصدد، قد يكون لدى الطرفين فهم مختلف لكيفية توحيد القوات. وفيما يتعلق بمواقع الإيواء، لا يوجد اتفاق بشأن الأماكن التي ستوجد فيها هذه المواقع، وعدد المواقع التي سيتم إنشاؤها، ومن سيكون مؤهلاً أو من سيكون مسؤولاً عن استدامتها. هذا على الرغم من حقيقة أن اليوم يصادف يوم بدء العمليات زائد ستة؛ ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من التجميع بحلول يوم بدء العمليات زائد ٣٠. وبالإضافة إلى ذلك، لا يوجد حل حتى الآن، للفجوة الأمنية أو من سيملأها عندما يتم تجميع الرجال المسلحين.

وحتى اللحظة الأخيرة، لم تكن هناك أي إشارة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، أو مصير ولايتها أو التغييرات التي طرأت عليها في الوثائق التي صدرت أثناء المفاوضات. وخلال الأيام القليلة الماضية، تحول اقتراح بأن يقوم السودان وأوغندا بسد هذه الفجوة إلى اقتراح بدمج أوغندا والسودان وجيبوتي والصومال في قوة الحماية الإقليمية التابعة لبعثة الأمم المتحدة. وما ينشأ عن ذلك هو الحاجة، المشار إليها في البيان الختامي لاجتماع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والذي أكد عليه وكيل الأمين العام لاكروا، ويتمثل قيام الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بالتعاون مع المجلس. ويمكن للمجلس وحده تحديد حجم قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتشكيلها. ومن شأن هذه المشاركة أن تتيح المجال للمجلس المشاركة في الهيكل الأمني، بما في ذلك توفير موظفين متخصصين ومهمين للغاية لحماية الأشخاص، فضلاً عن جغرافية الانفصال وفك الارتباط، التي من شأنها توفير بيئة أكثر ملاءمة لتدخل حفظة السلام.

ولا تمنعنا هذه المشاكل من الترحيب بالاتفاقية المنشودة كخطوة حقيقية للأمام. ويمكن حلها لو أظهرت الأطراف التزاماً حقيقياً لإحلال السلام في جنوب السودان، لكنها لم تظهره بتاتا. والواضح أن المجتمع الدولي، والأمم المتحدة على وجه الخصوص، سيبقيان جنوب السودان وتنفيذ أحدث اتفاق السلام تحت مراقبتهما الدقيقة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد هايسوم على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد ويس.

السيد وايس (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب كثيرا بفرصة مخاطبة مجلس الأمن اليوم بشأن النجاح الذي حققه مؤخرا منتدى التنشيط الرفيع المستوى المعني باتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان.

لقد قامت جمعية رؤساء الدول والحكومات التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، منذ ما يقرب من عام ونصف العام، بتكليف منتدى التنشيط رفيع المستوى لأطراف وأصحاب المصلحة في جنوب السودان بمناقشة التدابير الملموسة لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار بشكل كامل والتنفيذ الشامل للاتفاق، فضلاً عن وضع جدول زمني منقح وواقعي، وتنفيذ جدول الإنتخابات الديمقراطية في نهاية الفترة الإنتقالية. وكلفت الجمعية كذلك مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بعقد هذه العملية وتيسيرها، وأوعزت إلى رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، وأمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومكتبي بدعم مجلس الوزراء. ويسعدني إبلاغ المجلس اليوم بأن الدول الأعضاء في الهيئة، إلى جانب دعم أعضاء المجلس والمجتمع الدولي، قد أتموا بنجاح هذه العملية النبيلة، مع توقيع جميع الأطراف والجهات المعنية في جنوب السودان على الاتفاقية التي أعيد تنشيطها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لألقي الضوء بإيجاز شديد على إنجازاتنا ونتائجنا أمام المجلس. وسأبرزبعض التقدم الرئيسي الذي تحقق في أعقاب قرار جمعية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في دورتها الاستثنائية الثانية والثلاثين، التي عقدت

في أديس أبابا في ١٢ حزيران/يونيه، والتي من خلالها فوضت الجمعية، في جملة أمور، فخامة الرئيس عمر حسن البشير لتيسير الجولة الثانية من المناقشات مباشرة بين الرئيس سالفا كير والسيد ريك مشار لمناقشة وحل القضايا العالقة بشأن ترتيبات الحوكمة والأمن، بما في ذلك التدابير المقترحة في الاقتراح المرحلي المنقح لمجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

ووفقا لقرار الجمعية، أُطلقت جولة محادثات الخرطوم في ٢٥ حزيران/يونيه كإكمال لمرحلتين لمنتدى التنشيط الرفيع المستوى وللمحادثات المباشرة التي عقدت في أديس أبابا. وجاءت محادثات الخرطوم بعد توقيع اتفاقية وقف الأعمال العدائية وحماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وإثارة العديد من قضايا الحوكمة والأمن المتفق عليها هنا في أديس أبابا. وسرعان ما أدت محادثات الخرطوم، بما في ذلك جولة من الاجتماعات المباشرة التي عقدت في عنتيبي في أوغندا، إلى تحقيق نتائج، بما في ذلك إبرام اتفاق بين الشخصيتين الرئيسيتين، وهما الرئيس كير ونائب الرئيس السابق مشار، للعمل معا لإنهاء النزاع.

وقبل الاتفاق المُجدَّد الحالي، أبرمت الأطراف والجهات المعنية في جنوب السودان الاتفاقيات التالية: أولاً، إعلان الخرطوم الاتفاق بين أطراف النزاع في جنوب السودان، الموقع في ٢٧ حزيران/يونيه. وثانيا، الاتفاق على الترتيبات الأمنية الانتقالية التي لم تنفذ بعد، الموقع في ٦ تموز/يوليه؛ وثالثا، الاتفاق بشأن قضايا الحوكمة المعلقة للفترة الانتقالية، الموقع في ٢٥ تموز/يوليه؛ وأخيرا، الاتفاق بشأن القضايا المعلقة للحوكمة، الذي وقع في ٥ آب/أغسطس.

ويسعدني أن أبلغ المجلس بأن معظم المسائل المثيرة للجدل قد جرى حلها بشكل ودي، ووقع الطرفان علىالاتفاق المُجدد في ١٢ أيلول/سبتمبر. وشهد حفل التوقيع رؤساء دول وحكومات الهيئة. ويشكل توقيع نص تموز/يوليه من الاتفاق المجدد لحل النزاع في جمهورية جنوب السودان، علامة بارزة تشير إلى نهاية المفاوضات الرسمية في منتدى إعادة التنشيط رفيع المستوى. ومع ذلك، فإن المهمة التي تسبق تنفيذ الاتفاق تقتضي منا جميعا التعاون وتعبئة

الموارد المطلوبة، السياسية والمالية على حد سواء، لجعل السلام مستداما ولإعادة بناء جنوب السودان الجديد. وتلا توقيع الاتفاق المجدد، وضع مصفوفة وثائق شاملة للتنفيذ، تم التوقيع عليها بالأحرف الأولى في ٢ أيلول/سبتمبر. وعقدت حلقة عمل دائمة لترتيبات الأمن الانتقالي في الفترة من ٣ إلى ٥ أيلول/سبتمبر، وقعت الأطراف عليها بالأحرف الأولى.

كان منتدى إعادة التأهيل رفيع المستوى بمثابة عملية شاملة مكّنت جميع الأطراف في الاتفاق بشأن تسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، بما في ذلك الجماعات الانفصالية وغيرها من أصحاب المصلحة في جنوب السودان، والمجموعات الدينية، واللاجئين السودانيين الجنوبيين، والمدنيين ومنظمات المجتمع والنساء والشباب من المشاركة.

وأود أن أطلع المجلس بإيجاز على بعض قرارات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد). لقد قرر المؤتمر السماح لزعيم الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان السيد مشار تيني بالبقاء في البلد الذي يختاره في المنطقة، وذلك لحين تحديد وضعه النهائي خلال مؤتمر القمة العادي القادم لرؤساء دول وحكومات الإيغاد. وقرر المؤتمر كذلك أن تتواصل الإيغاد مع مجلس الأمن لضمان النشر الكامل لقوة الحماية الإقليمية لتنفيذ ولايتها وفقا للقرارين ٢٣٠٤ (٢٠١٦) و ٢٤٠٦ (٢٠١٨)، وأن تطلب إليه مواصلة استعراض ولاية القوة لتمكين السودان وأوغندا وجيبوتي والصومال، بوصفها الدول الضامنة، من المساهمة بقوات لتعزيز الحماية والأمن على مدار جميع مراحل تنفيذ الاتفاق المُنشَط. كما كلف المؤتمر رؤساء الأركان العامة في

دول الإيغاد بتقييم الاحتياجات التشغيلية لقوة الحماية الإقليمية وإعداد بيان تفصيلي بمهامها الضرورية في ضوء الحالة الميدانية الراهنة والتوسع المرتقب، كأساس للحصول على تأييد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن.

وإذ أختتم بياني، أود أن أهنئ جميع الأطراف في جنوب السودان بهذه المناسبة التاريخية. لقد أثمر العزم والصمود. وأشكر رئيس مجلس وزراء الإيغاد وأعضاء المجلس والميسرين رفيعي المستوى ورئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم وآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية وأعضاء فرقة العمل على دعمهم الهائل للعملية، والذي لم نكن لنحقق ما حققناه من دونه. وأتوجه بشكري الخاص إلى حكومة السودان، التي استضافت العملية خلال الأشهر الثلاثة الماضية. فلم تدخر الحكومة وقتا ولا جهدا ولا موارد من أجل إنجاح العملية. وقد كان دور معالي السيد الدرديري محمد أحمد، وزير خارجية السودان، بارزا. وأزجي شكري الجزيل لمفوضية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمجموعة الثلاثية بشأن جنوب السودان والصين واليابان وأعضاء منتدى شركاء إيغاد على مساهمتهم في العملية.

في الختام، أعرب مرة أخرى عن خالص تقديري وامتناني لكم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن. وإنني لأتطلع إلى العمل معكم بصورة وثيقة في تنفيذ الاتفاق المُنشَط. فثمة حاجة إلى عملنا الجماعي من أجل مواجهة التحديات الأمنية والحالة الإنسانية القائمة في جنوب السودان وإعادة بنائه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد وايس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة جون.

السيدة جون (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر رئاسة الولايات المتحدة على إتاحتها هذه الفرصة لي للتكلم أمام مجلس الأمن اليوم بالنيابة عن منظمة التمكين المجتمعي من أجل التقدم. كما إنني أتكلم باسم منتدى المجتمع المدني لجنوب السودان، وهو تحالف يضم أكثر من ٢٠٠ مجموعة تسعى إلى تعزيز السلام والحرية واحترام الكرامة الإنسانية.

لقد سعد شعب جنوب السودان، في ١٢ أيلول/سبتمبر، بالأنباء التي أفادت بتوقيع الحكومة والجماعات المعارضة على الاتفاق المُنشَط المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان. وبعد قرابة خمس سنوات من الحرب، نتشبث بالأمل في أن يكون التزام الأطراف حقيقيا وأن تنفذ الاتفاق دون تأخير.

إننا نعلم أن أي سلام يحققه الاتفاق سيكون هشا جدا. ففي ١٤ أيلول/سبتمبر، أعلنت هيئة رصد وقف إطلاق النار أنها ستجري تحقيقات في ادعاءات بانتهاك للاتفاق في منطقة ياي. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، أعلنت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أن أحد حفظة السلام قد أصيب برصاص جندي حكومي في نفس المنطقة. وتلك إشارات مثيرة للقلق. ويجب على مجلس الأمن أن يواصل الإصرار على احترام وقف إطلاق النار.

إن سلامنا هش لأن بعض جماعات المعارضة رفضت التوقيع على اتفاق السلام، ولم تشارك جماعات أخرى في المفاوضات. وينبغي لمجلس الأمن أن يدعو الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى دعم الاستمرار في التواصل والانخراط مع تلك المجموعات حتى توحد هي أيضا مواقفها وتدعم اتفاق السلام. وحتى بين صفوف الأطراف التي وقعت على الاتفاق، لا بد من مواصلة الجهود لبناء الثقة فيما بينها وضمان تمكنها من العمل معا بفعالية في نفس الحكومة من أجل تحقيق هدف مشترك.

وهذا السلام هش بسبب الإفلات التام من العقاب في بلدي. فانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني نادرا

ما تنتج عنها ملاحقات جنائية. ونعتقد أنه لا بد من وجود رادع فعال وموثوق للحيلولة دون تفشي الاغتصاب والإعدام خارج نطاق القضاء وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية، وهي أمور أصبحت معتادة جدا في جنوب السودان. ونحث مجلس الأمن على الإصرار على الإنشاء الفوري لمحكمة مختلطة لجنوب السودان وعلى دعم الجهود الرامية إلى تعزيز نظام العدالة الجنائية الوطنية.

إن التنافس على الموارد وسرقة الماشية يتسببان بصورة دورية في أعمال عنف على الصعيد المحلي في جنوب السودان. وقد استفحلت الانقسامات بين المجموعات العرقية وصارت من العمق بحيث أصبح من الصعب علينا أحيانا أن نتعايش مع بعضنا بعضا. وتدعم منظمتي هذه المجموعات للدخول في حوار وحل الخلافات من دون عنف. ونحث مجلس الأمن على الدعوة إلى زيادة الدعم المقدم إلى مبادرات السلام المحلية وإلى إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح المنصوص عليها في اتفاق السلام في حينه.

يساور شعب جنوب السودان القلق إزاء التقارير التي تفيد بأن قوات أوغندية وسودانية قد دخلت البلد خلال الشهر المنقضي. فعلى الرغم من أن الرئيسين موسيفيني والبشير اضطلعا بدور في المساعدة على توصل الطرفين إلى الاتفاق المُنشَط، نشعر بالقلق من أن يترتب على وجود قواتهما آثار سلبية على الأمن حيث أنها لم تحصل بعد على تكليف من الأمم المتحدة. ويجب على المجلس أن يحث جيران جنوب السودان على احترام حظر توريد الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن وأن يصر على عدم دخول أي قوات بذريعة اتفاق السلام، إلا كجزء من بعثة لحفظ السلام يأذن بها مجلس الأمن.

ونحث مجلس الأمن على كفالة ألا ينهار سلامنا. ويقتضي السلام أن نكون نحن في جنوب السودان صادقين مع أنفسنا. ويجب أن نكون أحرارا في أن نتداول بشأن تحديات الحوكمة التي تواجهنا، بما في ذلك الفساد والإفلات من العقاب، وأن نناقشها بصراحة. وينص اتفاق السلام على أدوار محددة لممثلي المجتمع المدني والمرأة والشباب في العديد من الهيئات التي ينشئها. فهم سينضمون إلى هيئات مكلفة بالتخطيط لإصلاحات القطاع الأمني ورصد وقف إطلاق النار وضمان إعادة الإعمار في المناطق المتضررة من النزاع وتقديم تعويضات إلى الفئات الأكثر تضررا من العنف. غير أنه في سياق يتم فيه إسكات أصوات المنتقدين، حيث يتعرض ناشطو السلام وحقوق الإنسان والناشطون السياسيون – مثل دونغ صمويل لواك وأقري إدري وبيتر بيار أجاك وبشير أحمد والكثيرين غيرهم – للاختفاء أو يُحتجزون تعسفا، لن يكون هناك من يتمتع بالحرية للمشاركة بفعالية في تلك الهيئات أو للجهر بالشكوى عندما لا يتم تنفيذ اتفاق السلام. وأرجو من المجلس مواصلة الدعوة إلى احترام حرية التعبير وإلى الإفراج عن المحتجزين تعسفا.

شاركت نساء جنوب السودان في عملية التفاوض بشأن الاتفاق المُنشَط، ويتمثل أحد إنجازاتهن الرئيسية في النص على زيادة مشاركة المرأة في الحكومة من ٢٥ إلى ٣٥ في المائة. وذلك أمر يُحتفى به، غير أنه كذلك يشكل دعوة إلى العمل لكفالة تنفيذه تنفيذا فعالا وتمكن النساء من المشاركة على قدم المساواة في عملية صنع القرار. وينبغي لمجلس الأمن أن يدعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه مشاركة المرأة بصورة كاملة ومجدية في اتفاق السلام. كما أن تنفيذ ورصد خطة عمل جنوب السودان الوطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يمكن أن يسهما في تحقيق ذلك الهدف.

ونحث مجلس الأمن على الضغط على أطراف الاتفاق لاحترام وقف إطلاق النار وتنفيذه دون تأخير؛ وكفالة أن يظل وصول المساعدات الإنسانية وسلامة العاملين في المجال الإنساني أولوية عليا؛ وتسريع الجهود الرامية إلى ضمان العدالة الانتقالية في جنوب السودان؛ ودعوة الأمين العام وممثلته الخاصة المعنية

بالعنف الجنسي في حالات النزاع إلى الإطلاق الرسمي لخطة تنفيذ البيان المشترك الموقع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بشأن منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات؛ والالتزام بحماية الحيز المدني وحرية التعبير؛ وكفالة أن يكون أي تدخل من قبل السودان وأوغندا في أمن جنوب السودان الداخلي مدعوما من الأمم المتحدة؛ ودعوة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إلى إيلاء الأولوية للمسائل المتصلة بالمساءلة في جميع أشكال الدعم المقدمة إلى القوات العسكرية وقوات الأمن، بما في ذلك على صعيد جهود الإصلاح؛ والدعوة إلى تقديم دعم من المجتمع الدولي لتيسير عملية المصالحة بين النخب السياسية في جنوب السودان.

وأخيرا، نحث مجلس الأمن على مواصلة دعوة المجتمع المدني إلى المشاركة في الإحاطات الإعلامية الخاصة ببلدان معينة، ولا سيما فيما يتعلق بسورية وبوروندي واليمن وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك في مناقشاته المقبلة بشأن جنوب السودان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة جون على إحاطتها الإعلامية.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

ونود أن نشكر وكيل الأمين العام لاكروا لإطلاعنا على المستجدات فيما يتعلق بتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، كما نشكره والسيد وايس لمناقشة الديناميات السياسية والتطورات الحاصلة في جنوب السودان. ونحن ممتنون للمبعوث الخاص هايسوم إذ تمكنا من الاستفادة بمعرفته وإن لم يتبق في ولايته سوى بضعة أيام، ونشكره على حضوره هنا. ونحن نقدر انضمام السيدة غريس جون إلينا في هذه الساعة المتأخرة، لأن مداخلتها تساعدنا على فهم الحالة على أرض الواقع في جنوب السودان كما أنها مهمة جدا لمناقشتنا هنا اليوم.

وستواصل الولايات المتحدة دعم شعب جنوب السودان وتطلعاته إلى الحرية والسلام والازدهار. ونرحب بالتزام المنطقة بالعمل معا لمعالجة الأولويات المشتركة للسلام والأمن لصالح مواطنيها. ونود أن نرى هذا الالتزام يترجم إلى سلام دائم من أجل شعب جنوب السودان.

والولايات المتحدة تقر بالاتفاق المنشط المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان، لكن الإخفاقات السابقة تجعلنا نشعر بالقلق إزاء استدامة الاتفاق – على سبيل المثال، كيف ينبغي لنا أن نفسر حقيقة أن هجمات عسكرية قد نفذت في انتهاك للعديد من اتفاقات وقف إطلاق النار، حتى أثناء المفاوضات الأخيرة؟ كيف يمكننا التوفيق بين استمرار المعوقات لوصول المساعدات الإنسانية وقتل ١٣ من العاملين في المجال الإنساني منذ كانون الثاني/يناير؟ كيف يمكننا تفسير استمرار احتجاز السجناء السياسيين، بمن فيهم بيتر بيار أياك؟ لا بد من تغيير جذري في سلوك قادة جنوب السودان والتزام واضح بالسلام والشمولية والمساءلة المالية والحكم الرشيد قبل أن نرحب، بصفتنا مجلس الأمن، بأي اتفاق. وخلاف ذلك معناه أننا نغض الطرف عن الإخفاقات السابقة.

يجب أن يبدأ تنفيذ الاتفاق الأخير بأكبر تدابير بناء الثقة – أي إنهاء القتال. ويجب أن يشمل ذلك الأشخاص العاديين في جميع أنحاء جنوب السودان: المجتمع المدني والطوائف الدينية والأقليات الإثنية والفئات الأخرى. وحكومة كير يجب أن تكفل مشاركة أكبر وأكثر تمثيلا في السلطة. يجب أن يكون هناك ضوابط مجدية للسلطة التنفيذية وللأغلبية.

وتؤيد الولايات المتحدة المشاركة المستمرة للمنطقة لتيسير تنفيذ الاتفاق وتقدر دور السودان وإثيوبيا في استضافة المفاوضات الأخيرة. ونحث الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي على تكثيف مشاركتهما في رصد التقدم المحرز في التنفيذ ومساءلة الأطراف. وينبغي

تسليط الضوء على انتهاكات الاتفاق، وأن يواجه المسؤولون عنها عاقبة ذلك.

وتدعو الولايات المتحدة جميع الدول إلى تنفيذ حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة واتخذه مجلس الأمن قبل أكثر من شهرين. يجب أن نستمر في بيان أننا سنتخذ إجراءات ضد الأفراد أو الكيانات الذين يهددون السلام أو الأمن أو الاستقرار في جنوب السودان، إذا كان لهذه الاتفاقات أي فرصة للتنفيذ الناجح.

كما ستعد الولايات المتحدة جزاءات بحق الأفراد أو الكيانات الضالعين في أنشطة فساد. وندعو القادة الإقليميين والمؤسسات المالية إلى ضمان عدم تدفق العائدات المتأتية من أعمال الفساد من خلال ولاياتهم القضائية، وتجميد الأصول المرتبطة بالمعاملات غير المشروعة. كما يجب أن تكون هناك مساءلة عن جرائم السنوات الأخيرة. إن إنشاء وتفعيل المحكمة المختلطة للاتحاد الأفريقي في جنوب السودان قد تأخر طويلا. وهذه أولوية ملحة. وندعو الشركاء في الاتحاد الأفريقي إلى جعل هذه المحكمة حقيقة واقعة، كما هو مطلوب في الاتفاق الأخير.

لقد أدت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان دورا حيويا في حفظ السلام في جنوب السودان، وستستمر في أداء هذا الدور. وفي ظل بيئة الانتقال الهشة وغير المؤكدة إلى السلام، من المهم أن تستمر ولاية البعثة في التركيز على حماية المدنيين، مع تكوين البعثة بشكل صحيح لمواجهة الأخطار والحقائق الناشئة على أرض الواقع.

والولايات المتحدة تقدر وتحيط علما مع القلق العميق بالحالة الإنسانية المتردية الناجمة عن النزاعات في جنوب السودان. إذ أن ما يقدر بحوالي ٧ ملايين شخص يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية حاليا، أكثر من ٤ ملايين منهم من الأطفال.

وللسنة الثالثة على التوالي، لا تزال جنوب السودان من أخطر البيئات – إن لم يكن أكثرها خطورة على الإطلاق – بالنسبة للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية في العالم. ولا بد لنا من اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة منع الوصول السافر، وعوائق طلب الأجر من جانب الحكومة والعنف الذي يعرض العاملين في المجال الإنساني للخطر. ويجب ألا يُجبر اللاجئون والنازحون داخليا على العودة إذا كانوا يشعرون بعدم الأمان. وانتهاء القتال يجب ألا يعني الدعوة إلى الإعادة القسرية.

وقبل كل شيء، نؤيد تطلعات شعب جنوب السودان إلى حياة بلا خوف وإلى أن يعيش تجربة السلام والتعددية والازدهار. وفي مقابلة أجريت مؤخرا مع رئيس أساقفة جنوب السودان، جوستين بادي أراما، عبر عن الوضع أبلغ تعبير، فقال: ”السلام ليس شيئا على الورق؛ السلام شيئ أعمق“. لقد حان الوقت الآن لكي يثبت قادة جنوب السودان أن التزاماتهم على الورق يمكن أن تؤدي إلى سلام حقيقي ومستقبل مزدهر لشعب جنوب السودان.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد أمدي (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر وكيل الأمين العام لاكروا والمبعوث الخاص هايسوم على إحاطتيهما الإعلاميتين. لما كان من المرجح أن تكون هذه المرة الأخيرة التي يطلع فيها السيد هايسوم مجلس الأمن بصفته الحالية، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا له على كل جهوده المتفانية كمبعوث خاص للأمين العام للسودان وجنوب السودان. ونهنئه على تعيينه كممثل خاص جديد للأمين العام في الصومال، ونتطلع إلى مواصلة العمل معه بصفته الجديدة.

ويسرنا أن يكون معنا المبعوث الخاص السفير وايس عن طريق التداول بالفيديو من أديس أبابا. وقد كانت إحاطته الإعلامية بشأن التطورات المتعلقة بعملية السلام في جنوب السودان، التي تقودها الهيئة، ذات قيمة استثنائية، كما هو الحال دائما. ونحن في المنطقة ممتنون له ولفريقه غاية الامتنان على جهودهما خلال عملية السلام الصعبة هذه. وقد يسرا إلى حد كبير الاستكمال الناجح للمنتدى الرفيع المستوى لتنشيط الاتفاق.

كما أشكر السيدة غريس جون على ملاحظاتها، وأرحب بالسفير ملوال ممثل جنوب السودان لدى الأمم المتحدة اليوم.

أمامنا الآن فرصة تاريخية لإنهاء دائرة العنف الوحشي في جنوب السودان وتحقيق نتائج ملموسة لصالح شعب جنوب السودان، الذي طالت معاناته أكثر من اللازم. وينبغي الثناء على الأطراف في جنوب السودان لإظهار المرونة اللازمة من أجل التوقيع على الاتفاق النهائي المعاد صياغته بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، المبرم في أديس أبابا بحضور رؤساء دول وحكومات الهيئة. وينبغي أيضا الاعتراف بجهود بلدان المنطقة في مساعدة الأطراف على تجاوز خلافاتها. وقد عملت تلك البلدان في انسجام تام بالفعل لضمان نجاح الهيئة في استكمال المنتدى الرفيع المستوى لتنشيط الاتفاق.

وما يجعل هذا الاتفاق المنقح النهائي فريدا من نوعه، بخلاف سابقه، أنه قد وقعته جميع الأطراف دون محاولة إضافة أي تحفظات. وعلاوة على ذلك، فإن عملية السلام تمت بطريقة شاملة وشفافة. وجميع المنظمات السياسية، بما في ذلك الجماعات المستبعدة، شاركت في المشاورات والمفاوضات مشاركة كاملة. كما شاركت منظمات المجتمع المدني والزعماء الدينيين، والجماعات النسائية والشبابية والشخصيات البارزة مشاركة فعالة. ونأمل أن يوفر ذلك أساسا متينا وواقعيا للتنفيذ الكامل للاتفاق.

ونحن، بالطبع، ندرك الانقسامات داخل صفوف تحالف المعارضة في جنوب السودان حول اتفاق السلام. ومع ذلك، فإن معظم المجموعات الأعضاء في تلك المنظمة الجامعة وقعت على اتفاق السلام. ونحن متفائلون بأن الجماعات الرافضة ستقرر اعتماد الاتفاق والاستمرار في القيام بدور إيجابي في ضمان بقاء جنوب السودان في مسار إيجابي.

ونحن نعرف جيدا أن مهمة صعبة تنتظرنا. والتنفيذ الكامل لاتفاق السلام المنقح يجب الآن أن يكون أولويتنا، وهذا يتطلب تضافر جهود الجميع. يجب أن نضمن الالتزام الكامل والمستمر من جميع الأطراف؛ فهي الضامن الأول والرئيسي لتنفيذ الاتفاق. وبالنظر إلى الإجراءات التي اتخذتها بعض الأطراف في الماضي، يمكننا أن نفهم سبب قلق أعضاء المجلس بهذا الشأن. إلا أن ذلك لا يمكن أن يكون ذريعة لتجاهل أهمية اتفاق السلام المنقح من أجل السلام والأمن – لا من حيث أثره على جنوب السودان فحسب، بل على المنطقة برمتها. والأطراف نفسها على بينة من تلك المخاوف. ونعتقد أنها ستبذل قصارى جهدها لكي تبرهن على التزامها بالتنفيذ الكامل والفعال لاتفاق السلام المنقح.

وطوال عملية المنتدى الرفيع المستوى التي طال أمدها، فإن دعم ومساعدة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء في الهيئة الحكومية الدولية والمجتمع الدولي الأوسع، كان أمراً لا غنى عنه. ومن المهم للغاية الآن تمديد هذا الدعم خلال مرحلة التنفيذ. والحفاظ على وحدة الهدف بين الهيئة والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة سعيا إلى السلام والأمن والاستقرار الدائمين في جنوب السودان ضروري اليوم أكثر من أي وقت مضى.

ونعتقد أن لمجلس الأمن دوراً خاصاً في ضمان تنفيذ اتفاق السلام المنقّح. وقد طلب مؤتمر قمة الهيئة الدعم من المجلس في كفالة النشر الكامل لقوة الحماية الإقليمية ومواصلة استعراض ولايتها حتى تكون أقدر على دعم تنفيذ اتفاق السلام المنقح.

ويحدونا الأمل في أن يستجيب المجلس لهذا الطلب. وسنواصل العمل بشكل وثيق مع القائم على الصياغة وأعضاء المجلس للبحث عن الطريقة المناسبة لتلبية طلب مؤتمر قمة الهيئة.

لا تزال الظروف الإنسانية والاقتصادية في جنوب السودان بالغة السوء. ولذلك، يجب علينا أن نظلّ قلقين إزاء الحالة الأمنية الهشة. إن الوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية ضرورة قصوى للتصدي لهذه التحديات. وفي الأسبوع الماضي، دعا مؤتمر قمة الهيئة الحكومة والجماعات المعارضة إلى إعطاء الأولوية لتنفيذ وقف إطلاق النار الدائم بشأن وقف الأعمال العدائية، وحماية المدنيين، وإيصال المساعدات الإنسانية. ومن الضروري استعادة وقف دائم لإطلاق النار للوصول دون عوائق إلى السكان المتضررين ولسلامة موظفي المساعدة الإنسانية ولتقديم المساعدة.

كما أن الدعم المتواصل من المجتمع الدولي أمر بالغ الأهمية. وقد حقق الكثير، ولكن فجوة التمويل البالغة ٥٠ في المائة في خطة الاستجابة الإنسانية لجنوب السودان تعني أن قدرة الجهات الفاعلة الإنسانية مجتمعة على تلبية احتياجات الناس محدودةللغاية. ونأمل أن يقوم المجتمع الدولي بمضاعفة جهوده في مجال تقديم المساعدة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها إلى السكان المتضررين في جنوب السودان.

وأود أن أكرر أن لدينا الآن فرصة حقيقية للاستجابة الفعالة لتوفير الحلول للمشاكل في جنوب السودان. فقد حان الآن أوان العمل. ولا يسعنا أن نفوّت هذه الفرصة.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولاً، أودّ أن أعرب عن شكرنا للسيد لاكروا والسيد هايسوم والسيد ويس والسيدة جون على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة.

وأود أن أتوقف لحظة لأشكر نيكولاس هايسوم على عمله بصفته المبعوث الخاص للسودان وجنوب السودان، وأهنئه على منصبه الجديد بصفته الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. ونتطلع إلى مواصلة تعاوننا الوثيق معه.

تأتي الإحاطة الإعلامية اليوم بشأن جنوب السودان في وقت حاسم في تاريخ البلد، حيث وقع قادته اتفاق سلام جديد في الأسبوع الماضي. وفيما يُبدي قادة جنوب السودان استعدادهم لتجديد الالتزام بالسلام في جنوب السودان، لا بد أن يظل المجلس معنياً بالأمر. ويجب أن نواصل كفالة أن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان يمكن أن تدعم شعب جنوب السودان في تحقيق السلام المستدام. وفي هذا السياق، أود أن أركّز على ثلاث مسائل: العملية السياسية، والمساءلة، والبعثة.

أولاً، فيما يتعلق بأهمية عملية سياسية حقيقية وشاملة للجميع، نعرب عن التقدير لجميع الأطراف المشاركة في التوقيع على اتفاق السلام في ١٢ أيلول/سبتمبر. وأود أن أشكر بشكل خاص الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. إن هذه فرصة أخرى للسلام في جنوب السودان، وندعو جميع الأطراف الموقعة إلى ضمان احترام الاتفاق وتنفيذه. تقع على عاتق الرئيس سلفا كير ورياك مشار مسؤولية كبيرة وخطيرة. فمن الضروري أن تكون عملية السلام شاملة للجميع. ويجب ألا نكون ساذجين – فلن يؤدي التوصل إلى اتفاق بشأن تقاسم السلطة والأمن تلقائياً إلى السلام المستدام. فبناء السلام والحفاظ عليه في جنوب السودان سيتطلبان معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والالتزام من جانب جميع الجهات الفاعلة ومشاركتها.

وأود أيضاً أن أشدد على الدور الهام الذي تؤديه دول المنطقة في كفالة عملية سياسية لها نتائج ملموسة. في أعقاب العنف المتواصل في جنوب السودان، فرض مجلس الأمن جزاءات محددة الهدف وحظراً على توريد الأسلحة في تموز/يوليه من هذا العام. ولا بد من تنفيذ هذه التدابير والالتزام بها، ولا سيما من جانب دول المنطقة. ونرى أن الإجراءات المتخذة في الميدان

خطوات أولية في الاتجاه الصحيح. ولكي تدوم هذه الخطوات، يجب علينا مواصلة الجزاءات المحددة الهدف وحظر الأسلحة، لأنها بالغة الأهمية لضمان تحقيق السلام في جنوب السودان. تدل الخطوات على عزم المجلس على إنهاء العنف وحماية المدنيين.

ثانياً، فيما يتعلق بالحاجة إلى ضمان مساءلة جميع الجهات الفاعلة في النزاع، نود أن نعرب عن تقديرنا لحكومة جنوب السودان لإدانتها ١٠ من المسؤولين العسكريين بجرائم القتل والاغتصاب المرتكبة في فندق تيرين في جوبا. ويجب أن تستند حكومة جنوب السودان إلى تلك الخطوة الأولى الهامة لكفالة المساءلة. ومرة أخرى، يرسم تقرير الأمين العام (S/2018/831) صورة مروعة. إن العنف الجنسي في جنوب السودان وحشي وواسع النطاق ومنهجي. وهو جدير بالازدراء. وندعو حكومة جنوب السودان إلى التحقيق في جميع الجرائم. ولا بدّ من تقديم جميع مرتكبي أعمال العنف إلى العدالة، وبخاصة أولئك المسؤولين عن تلك الأعمال الجديرة بالازدراء من العنف الجنسي ضد النساء والفتيات. ويجب إنهاء الإفلات من العقاب. إن المساءلة عنصر أساسي لبناء سلام مستدام. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن المحكمة المختلطة لجنوب السودان أداة رئيسية في ضمان مساءلة الجناة. وندعو حكومة جنوب السودان إلى توقيع مذكرة التفاهم مع الاتحاد الأفريقي لإنشاء تلك المحكمة الضرورية في نهاية المطاف.

ثالثاً، فيما يتعلق بدور بعثة الأمم المتحدة، ولحماية المدنيين بصورة ملائمة، لا بدّ من منح البعثة وغيرها من موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني الوصول غير المقيد إلى جميع أنحاء جنوب السودان. إن حرية التنقل لكل من البعثة وآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية أمر حتمي. والحفاظ على آلية الرصد وتنفيذها أمر بالغ الأهمية، لا سيما في أعقاب التوقيع على اتفاق السلام الجديد. ويجب على المجلس أن يدين بقوة جميع انتهاكات اتفاق مركز القوات وأن يكفل معالجتها على النحو الملائم. وفي هذا الصدد، ندين الهجمات الأخيرة ضد حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني. وقد وقع حادثان، أسفرا إما عن وفيات أو إصابات خطيرة في صفوف حفظة السلام. في ٢٦ حزيران/يونيه، توفي أحد أفراد الخوذ الزرق البنغلاديشيين. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، أي بعد ثلاثة أيام من توقيع اتفاق السلام، أصيب أحد أفراد الخوذ الزرق النيباليين بجروح. إن قلوبنا مع أسر وأصدقاء هذين الفردين من حفظة السلام. ولا بد من إنهاء الهجمات. علاوة على ذلك، نشعر بقلق متزايد إزاء التوترات المتصاعدة في مخيمات حماية المدنيين. ونشجّع على العودة الطوعية للمشردين داخلياً من مواقع حماية المدنيين. ونعتقد أنه ينبغي للبعثة أن تضع الخطط والاستراتيجيات لضمان قدرة البعثة على حماية المدنيين في مخيمات حماية المدنيين. ويجب عليها أن تفعل ذلك بالتنسيق الوثيق مع الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى. إن حماية المدنيين هي إحدى أهم المهام في ولاية البعثة.

وفي الختام، نحن ملتزمون ببناء السلام المستدام في جنوب السودان. ونتطلع إلى مواصلة دعم أبناء شعب جنوب السودان في بناء مستقبل أكثر أملاً لهم – مستقبل لا يعانون فيه من ويلات الحرب والجوع، بل يمكنهم بالأحرى أن يعيشوا فيه معاً بسلام.

السيدة غيغِين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية.

إن توقيع الاتفاق المنشّط المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان لعام ٢٠١٥ أمر مشجّع، وأرحب به باسم فرنسا. وأثني أيضاً على الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وعلى بلدان المنطقة، وكذلك مبعوثها الخاص إسماعيل ويس، الذي أسهم في وضع الصيغة النهائية للاتفاق المنشّط. وستواصل فرنسا دعم الجهود التي يبذلها جميع الشركاء. يجب أن تكون تلك الجهود شاملة للجميع من أجل التوصل إلى حل للأزمة وإنهاء

العنف. ونأمل أن يمكّننا الاتفاق من المضي قدماً نحو السلام الدائم في جنوب السودان. ذلك أملنا وأمل ملايين من أبناء جنوب السودان الذين يتوقون إلى السلام وحياة أفضل.

السيدة غريس جون، التي استمعنا إليها للتو، هي وجه المجتمع المدني الفتي في جنوب السودان الذي يرغب في أن يبدأ فصلاً جديداً.

غير أننا نعلم أن الآمال قد تحطمت بالفعل عدة مرات في جنوب السودان، ولذلك يجب علينا توخي اليقظة والعزم بشكل جماعي. يجب أن نتحلى باليقظة، أولا وقبل كل شيء، لأننا سنحكم على التقدم المحرز بناء على الإجراءات التي اتخذناها. ويجب تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه تنفيذا فعالا على أرض الواقع. فما من أحد – لا في جنوب السودان ولا المجتمع الدولي – يريد السلام على الورق فقط. ولذلك سنتحلى باليقظة في كفالة الامتثال لوقف إطلاق النار وحماية المدنيين، التي هي في صميم ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، على نحو ما ذكرنا وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا للتو، وهي في صميم شواغل مجلس الأمن. وعلى نحو ما أشار المبعوث الخاص هايسوم للتو، سيكون من الضروري أيضا تحديد الآليات اللازمة لرصد الامتثال للالتزامات التي تم التعهد بها.

ويشير تقرير الأمين العام (S/2018/831) إلى التقدم المحرز على أرض الواقع في الأشهر الأخيرة. إلا أن ذلك التقدم المحرز لا يزال ضئيلا للغاية. لقد وقع العديد من الحوادث العنيفة والفتاكة. ففي يوم الجمعة، بعد ساعات قليلة من التوقيع على اتفاق السلام، تم انتهاك وقف إطلاق النار في المنطقة الاستوائية الوسطى. وفي اليوم التالي، يوم السبت، ١٥ أيلول/سبتمبر، أصيب جندي تابع لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على يد أحد جنود جيش جنوب السودان في بلدة ياي، وهو هجوم مرفوض سيتعين على مرتكبيه المثول أمام العدالة. وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن تضامن فرنسا مع موظفي البعثة.

وستتحلى فرنسا بنفس القدر من اليقظة، ويجب علينا جميعا أن نتحلى بها، بشأن وصول المساعدات الإنسانية وحماية العاملين في المجال الإنساني الذين يذهبون لمساعدة السكان إلى حد يعرضون فيه حياتهم للخطر. والتزام فرنسا الثابت بشأن هذا الموضوع معروف جيدا.

إن التحدي الإنساني ضخم. والواقع أنه، في هذه المرحلة، يقر تقرير الأمين العام بوجود: ١,٨ مليون مشرد، و ٢,٥ مليون لاجئ في البلدان المجاورة، و ٦٠ في المائة من السكان في حالة من انعدام حاد للأمن الغذائي، و ٢,٤ مليون طفل غير قادر على الذهاب إلى المدرسة. ووراء سلسلة الأرقام هذه، يجري التضحية بجيل بأكمله. كما اشتعلت توترات خطيرة بين المجتمعات المحلية بسبب الفقر. وبالإضافة إلى هذه الحالة الإنسانية المأساوية، كانت هناك انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، قد يشكل بعضها جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. ويشكل هذا مصدر قلق رئيسي بالنسبة لفرنسا. وقد حان الوقت لإنشاء المحكمة المختلطة وتشغيلها.

يجب إبداء العزم والتصميم والمثابرة إلى جانب التحلي باليقظة اللازمة. ويجب أن نتصدى بشكل جماعي للتحديات الإنسانية. كما يجب علينا أن نقف موقفا حازما فيما يتعلق بأولئك الذين يتحملون المسؤولية عن هذه الحالة، وهو المقصود من الجزاءات التي اعتمدها المجلس. ونحن عازمون على مواصلة السير على هذا الدرب ما دام ذلك ضروريا.

وبالتالي، يمكن للمجلس أن يعول على عزم فرنسا. وهو نفس العزم الذي جعلنا نؤيد تأييدا كاملا توصيات الأمين العام للتخفيف من معاناة السكان، وإسكات الأسلحة، والمضي قدما نحو تحقيق السلام.

وختاما، أود أن أشكر المبعوث الخاص هايسوم جزيل الشكر على عمله الممتاز على مدى العامين الماضيين، وأتمنى له

كل النجاح في مسؤولياته الجديدة بوصفه الممثل الخاص للأمين العام في الصومال.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام جان - بيير لاكروا، والمبعوث الخاص نيكولاس هايسوم، والمبعوث الخاص إسماعيل وايس، والسيدة غريس جون، على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة والشاحذة للفكر.

ترحب بولندا بالتطورات الإيجابية الأخيرة في عملية السلام والتوقيع على اتفاق حل النزاع في جنوب السودان عقب تنشيطه. ونثني على الجهود الإقليمية التي أدت إلى التوصل للاتفاق، ولا سيما الدور الذي تضطلع به الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وإثيوبيا، والسودان. إلا أننا نشعر بتفاؤل حذر. فقد شهدنا توقيع الأطراف السودانية الجنوبية على اتفاقات عديدة إلا أنها انتهكتها في وقت لاحق. ونعتقد حقا أن هذه المرة ستبدي جميع الأطراف التزاما حقيقيا وعزما على تحقيق السلام الدائم والاستقرار في جنوب السودان.

وللأسف، على الرغم من هذه التطورات الإيجابية، يبدو أن الاتفاق لم يكن له تأثير على حالة الشعب في جنوب السودان. ولا تزال الأوضاع الأمنية والإنسانية والاقتصادية متردية. ولا تزال الهجمات التي تستهدف المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، مستمرة. وتستمر الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني، ويتمتع مرتكبوها بالإفلات من العقاب. إن الملايين من مواطني جنوب السودان مشردون، ويعاني أكثر من نصف السكان من انعدام الأمن الغذائي. ويجب أن ينتهي كل هذا. ومما لا شك فيه أن شعب جنوب السودان بحاجة ماسة إلى الاستقرار ووجود مؤسسات حكومية تهتم بالمواطنين وتوفير الخدمات الأساسية. وقد حان الوقت لأن يجنب القادة السياسيون في جنوب السودان خلافاتهم وأن يضعوا شعب جنوب السودان أولا.

وفي هذا السياق، أود أن أشدد على أهمية الشمول السياسي وضمان مشاركة النساء والشباب في العمليات السياسية وعمليات السلام في جنوب السودان. ونؤمن إيمانا راسخا بأن المرأة في جنوب السودان يمكن أن تقوم بدور حيوي في جهود بناء السلام والمصالحة، وكذلك في تشكيل القدرة على الصمود.

وأود الإعراب عن تقديرنا لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على ما تبذله من جهود دؤوبة في ظروف بالغة الصعوبة. ونثني على دور البعثة في حماية المدنيين، وضمان بيئة مواتية لأن تقوم الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بتقديم المساعدة. ونحيي أعضائها الذين دفعوا أغلى ثمن أثناء خدمتهم في جنوب السودان.

وندين بأشد العبارات الهجمات التي وقعت على قوات البعثة، ونؤكد مجددا على أن هذه الجرائم يجب ألا تمر دون عقاب. كما نذكر حكومة جنوب السودان بجميع التزاماتها بموجب اتفاق مركز القوات.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه الشكر إلى المبعوث الخاص هايسوم على عمله الجاد وجهوده الدؤوبة والتزامه بدعم عملية السلام في جنوب السودان. ونهنئه على منصبه الجديد كممثل خاص للأمين العام في الصومال، ونتمنى له كل النجاح في مهمته الجديدة.

السيد توميش (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر وكيل الأمين العام لاكروا، والمبعوث الخاص هايسوم، والمبعوث الخاص وايس على المعلومات المستكملة الشاملة بشأن آخر التطورات في جنوب السودان. كما نشيد بغريس جون، ممثلة المجتمع المدني، على ما قدمته من رؤى قيمة.

يرحب بلدي بالتقرير الأخير للأمين العام (S/2018/831)، ويود التركيز على ثلاث مسائل رئيسية، على النحو التالي.

أولا وقبل كل شيء، يود وفد بلدي أن يهنئ جنوب السودان حكومة وشعبا على وضع الصيغة النهائية لاتفاق السلام عقب تجديده في ١٢ أيلول/سبتمبر. ونثني كثيرا على العمل المتضافر الذي تقوم به الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، فضلا عن جهود الوساطة التي يبذلها رئيس وزراء إثيوبيا أبيي أحمد، ورئيس السودان عمر البشير، ورئيس جمهورية أوغندا يويري موسيفيني، الأمر الذي ساعد على كفالة التوصل لاتفاق السلام. وقد أصبح الاتفاق مثالا عظيما على الفكرة الجديدة بالاعتزاز للحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية.

ثانيا، نأمل أن يضع هذا الاتفاق التاريخي، الذي تم توقيعه بعد خمس سنوات من القتال، الأساس للسلام الدائم والاستقرار في البلد، وأن يؤدي في النهاية إلى إنهاء معاناة شعب جنوب السودان. ولتحقيق ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يبقى متحدا في دعم الهيئة الحكومية الدولية، والاتحاد الأفريقي، والأطراف في جنوب السودان لتنفيذ أحكام هذا الاتفاق. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل كل جهد ممكن لبناء الثقة بين الأطراف، وتوفير التمويل الكافي والمستدام للمساعدة الإنسانية وبناء السلام والتنمية الاقتصادية. ومن جانبها، يتعين على الأطراف في جنوب السودان إظهار إرادة سياسية حقيقية لتنفيذ الاتفاق، ووقف العنف المستمر من خلال السيطرة على قواتها، والامتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني. كما يضطلع المجتمع المدني، ولا سيما النساء والمجموعات الشبابية، بدور هام في المساعدة على تحقيق المصالحة بين الطوائف وبناء الثقة بين السكان المحليين.

ثالثا، إننا ندين بشدة الهجوم الأخير على بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في ياي، وندعو الحكومة إلى التحقيق في الهجوم ومحاسبة الجناة. وبناء على ذلك، فإننا ندعم برنامج الاتحاد الأفريقي ”إسكات المدافع بحلول عام ٢٠٢٠“، على نحو ما أكد عليه اليوم وكيل الأمين العام لاكروا والمبعوث الخاص هايسوم.

كما نؤيد التوصية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام هايسوم باتخاذ تدابير لبناء الثقة. ونشكره على ما يضطلع به من عمل مثالي ونهنئه بحرارة على منصبه الجديد. ونتمنى له كل التوفيق ونتطلع إلى استعادة الحوار والثقة في جميع أنحاء منطقة القرن الأفريقي، وهو ما سيتحقق بفضل جهوده النبيلة والدؤوبة.

في الختام، نود أن نشكر بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على تنفيذ المهام المنوطة بها في ظل ظروف صعبة جدا، ونثني على وكيل الأمين العام لاكروا والممثل الخاص للأمين العام شيرير والمبعوثين الخاصين هايسوم ووايس وكذلك المجتمع المدني والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين على جهودهم الدؤوبة والتزامهم بالسعي إلى إيجاد حل للأزمة في البلد.

السيد المنيخ (الكويت): أتقدم بداية بالشكر إلى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام والمبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان والمبعوث الخاص للإيغاد وممثلة منظمة التمكين المجتمعي من أجل التقدم في جنوب السودان على الإحاطات القيمة التي تقدموا بها.

وأود اليوم أن أتناول موضوع نقاشنا من أربع زوايا: التطورات السياسية والوضع الإنساني وولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والوضع الأمني.

أولا، التطورات السياسية، يجتمع المجلس اليوم في أعقاب التوقيع على الاتفاق المنشط لحل النزاع في جمهورية جنوب السودان وبعد جهود مضنية لدول الإيغاد والشركاء الدوليين من أجل إعادة تنشيط اتفاق حل النزاع. ونود أن نعرب عن تقديرنا لدور الأطراف الموقعة على الاتفاق، ونتمنى أن تنضم الأطراف

غير الموقعة على الاتفاق إلى ركب السلام، مسجلين تقديرنا للمشاركة البناءة لحكومة جنوب السودان في العملية السياسية.

ويطيب لنا كذلك الترحيب بدور جمهورية السودان في دعم المفاوضات. ونشير إلى قرار المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في دورتها الخمسين بعد المائة، والذي يثمن فيه الدور الكبير للسودان في استضافة وتيسير مفاوضات السلام في جنوب السودان. كما نود أن نعرب عن تقديرنا للدور الكبير لدول الإيغاد في السعي إلى تعزيز السلام ودعمه. ونتطلع هنا إلى أن يسهم الاتفاق المُنشَط لحل النزاع في جنوب السودان، بعد الاتفاق على جميع تفاصيله، في فتح صفحة جديدة مبنية على المصالحة والعدالة وإعادة البناء والتنمية.

ثانيا، الوضع الإنساني. إن استمرار نزوح ١,٨ مليون من سكان جنوب السودان وتواجد ٢,٥ مليون جنوب سوداني كلاجئين في دول الجوار يُعد أمرا مقلقا لنا جميعا، إضافة لمعاناة شرائح كبيرة من انعدام الأمن الغذائي، مستذكرين في هذا الصدد قرار مجلس الأمن ٢٤١٧ (٢٠١٨) بشأن الجوع والنزاع والذي تحث الفقرة السابعة من منطوقه على حماية البنية التحتية لإيصال المعونة الإنسانية، بما في ذلك الغذاء.

إن تحقيق السلام لن يكتمل دون تحسن الظروف المعيشية للسكان. ونتطلع لأن يكون توقيع اتفاق السلام فرصة لتهيئة مناطق اللاجئين والنازحين في جنوب السودان لاستقبالهم من أجل المساهمة كجزء لا يتجزأ من المجتمع، معربين عن تقديرنا لدور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ضمان سلامة اللاجئين قبل عودتهم، ومؤكدين على ضرورة تجنب استهداف العاملين في المجال الإنساني وإدانتنا لأي عرقلة لعملهم النبيل.

ثالثا، ولاية البعثة. إن عمل بعثة الأمم المتحدة يجب أن يسير دون معوقات أو عراقيل وباحترام القوانين والمواثيق التي تحكم عملها. ونرحب هنا بحكم المحكمة العسكرية بشأن الجناة في حادثة تيرين. ونتطلع لأن تكون المحاسبة منهجا تجاه كل من يرتكب الإعمال الإجرامية. كما نستذكر الهجوم الذي تعرضت له البعثة خلال مرافقتها لقافلة إنسانية في ولاية وسط الاستوائية. ونرحب بالأنباء التي تشير إلى اعتقال الشخص المسؤول عن ذلك الفعل المشين.

ونشكر البعثة ونقدر لها عملها سواء عبر تنفيذ أركان الولاية، عملا بالقرار ٢٤٠٦ (٢٠١٨)، أو حتى عبر أبسط الأمور وأكبرها في المعنى، ألا وهي تقديم هدايا لنزلاء مستشفى الصباح ومستشفى جوبا التعليمي.

رابعا، الوضع الأمني. يقلقنا جميعا استمرار انتهاكات اتفاق وقف إطلاق النار وتبادل الأطراف لاتهامات بشأن هوية من يقف خلف تلك الانتهاكات، خاصة في ولاية وسط الاستوائية، بالرغم من التقدم المحرز في العملية السلمية. كما نود أن نشيد بعمل آلية رصد وقف إطلاق النار وبالشفافية التي تُنشر بها تقاريرها. ونشكر هنا فخامة السيد فيستوس موغاي على دوره الفعال والنشط خلال ترؤسه اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، متطلعين إلى استمرار وحدة مجلس الأمن والإيغاد والمجتمع الدولي لدعم عمل اللجنة المشتركة وآلية الرصد والدفاع عنها.

ختاما، نتقدم بالشكر إلى السيد نيكولاس هايسوم على جهوده خلال عمله كمبعوث خاص للأمين العام، ونتمنى له التوفيق في منصبه الجديد ممثلا خاصا للأمين العام في الصومال.

السيد تينيا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نعرب عن امتناننا إزاء عقد هذه الجلسة وعلى الإحاطات الإعلامية الهامة التي قدمها السيد جان - بيير لاكروا والسيد نيكولاس هايسوم والسيد إسماعيل وايس والسيدة غريس جون.

ترحب بيرو بالتوقيع على الاتفاق المُنشَط المتعلق بحل النزاع في جنوب السودان. ونود أن نسلط الضوء على المساعي الحميدة التي بذلتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) وحكومات المنطقة دون الإقليمية في هذا الشأن.

ولكن يجب أن نشير إلى الانتهاكات المتكررة لاتفاق وقف إطلاق النار وغيره من الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف والتي قوضت بوضوح مصداقيتها. إن جنوب السودان هو أعنف بلد على صعيد إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، على الرغم من اتفاق مركز القوات الذي وقعته الحكومة فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

ونود أن نشدد على أهمية أن تظل الأطراف في جنوب السودان ملتزمة بتنفيذ اتفاق السلام الجديد. ويحتاج سكان البلد والمجتمع الدولي إلى رؤية تغيير جوهري في إجراءات هذه الأطراف من أجل التمكن من دعم السلام المستدام.

وفي ذلك الصدد، نعرب عن حزننا لسقوط عدد كبير من الضحايا بسبب الاشتباكات بين القبائل. وقد وثقت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والبعثة حجم التشريد القسري والهجمات على المدنيين والضعف الشديد للنساء والأطفال. وفي ذلك السياق، نود أن نسلط الضوء على المبادرات الهامة التي ينخرط فيها شيوخ القبائل بتشجيع من بعثة الأمم المتحدة لتعزيز التماسك الاجتماعي والحوار والمصالحة، وكذلك الجهود التي تبذلها البعثة لحماية المدنيين، ولا سيما أكثر الفئات ضعفا.

ونشدد على ضرورة قيام حكومة جنوب السودان بتنمية القدرات على التحقيق والمقاضاة والمعاقبة بخصوص الادعاءات الخطيرة بارتكاب انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك العنف الجنسي وتجنيد الأطفال للمشاركة في الصراع.

كما يجب أن يفضي التزام الأطراف ببناء السلام المستدام إلى تعزيز التعاون والقدرات الوطنية اللازمة لتلبية الاحتياجات الملحة للسكان وتعزيز التنمية المستدامة في البلد، ولا سيما في مجالات الرعاية الصحية والتغذية والتعليم.

وتحقيقا لهذه الغاية، نرى أن الزيارة التي قامت بها مؤخرا نائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد، والتأكيد على مشاركة المرأة في الحياة السياسية في البلد يكتسيان أهمية، فضلا عن الحاجة إلى اتخاذ تدابير محددة للتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. إن انسحاب القوات المسلحة وقوات الأمن التي يُزعم ارتكابها جرائم، هو إحدى التوصيات التي قدمتها الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، والتي سيكون من المهم النظر فيها لأغراض منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات واعاقبة عمرتكبيه.

نعتقد أيضا أنه من الضروري أن يظل المجلس متحدا في دعمه لعملية السلام في جنوب السودان، وأن يحافظ على التنسيق الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية. ونأمل أن يكون اتفاق السلام الذي تم مؤخرا ورياح التغيير التي تهب على منطقة القرن الأفريقي دون الإقليمية، بداية لعهد جديد بالنسبة لشعب جنوب السودان.

في الختام، نود أن نشير إلى الدور الحاسم للسيد نيكولاس هايسوم والجهود الحثيثة التي يبذلها بصفته المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان، ونتمنى له كل النجاح في منصبه الجديد والحساس بصفته الممثل الخاص ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يشكر وفد بلدي السيد جون - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية بشأن تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (S/2018/831)، الذي يقدم معلومات مستكملة عن التطورات الحاصلة في جنوب السودان وعن مدى التحديات التي تواجه السلام والاستقرار التي يواجهها البلد منذ بداية النزاع في عام ٢٠١٣. كما نشكر السيد نيكولاي هايسوم، المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان؛ والسفير إسماعيل وايس، المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية

المعنية بالتنمية إلى جنوب السودان، والسيدة غريس جون، مديرة الحوكمة والسلام في منظمة تمكين المجتمع المحلي من أجل التقدم، على إحاطاتهم الإعلامية الممتازة. ونهنئ السيد هايسوم على عمله المتميز كمبعوث خاص إلى السودان وجنوب السودان ونتمنى له كل النجاح في منصبه الجديد والجهود التي سيبذلها من أجل تحقيق السلام في الصومال.

وستركز ملاحظات وفد بلدي بشأن تقرير الأمين العام على المسائل السياسية والأمنية، والحالة الإنسانية، وحقوق الإنسان والبيئة التشغيلية لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

على الصعيد السياسي، وإذ أحذو حذو الذين تكلموا قبلي، يرحب وفد بلدي بتوقيع أطراف النزاع، في ١٢ أيلول/سبتمبر، على الاتفاق المجدَّد المتعلق بتسوية النزاع في جنوب السودان. ونثني على جهود الوساطة الدؤوبة التي بذلها قادة المنطقة، الذين أسهموا بشكل كبير في التوقيع على الاتفاق. ومن مسؤولية سلطات جنوب السودان الآن الالتزام بتنفيذه تنفيذا كاملا وشاملا حتى يتمكن أبناء شعب جنوب السودان من التمتع بالسلام والاستقرار اللذينيتوقون إليهما منذ أكثر من خمس سنوات.

وتشجع كوت ديفوار الأطراف في جنوب السودان على الاستفادة بشكل كامل من الدينامية الإقليمية الإيجابية، والالتزام التام بالعمل على استعادة السلام والاستقرار في بلدهم، بالامتناع عن الأعمال الانفرادية التي من شأنها أن تعطل عملية سلام سلسة. وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري أن تتلقى سلطات جنوب السودان الدعم التقني والمالي من الهيئة الحكومية الدولية، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والشركاء الآخرين. بالإضافة إلى ذلك، يجب اتخاذ تدابير لاستعادة الثقة فيما بين الأطراف وتهيئة مناخ يفضي إلى الحوار البناء، وهو شرط أساسي لتنفيذ الاتفاق بفعالية وكفاءة.

أما على الصعيد الأمني، فيشعر وفد بلدي ببالغ الجزع إزاء استمرار النزاعات فيما بين المجتمعات المحلية والأعمال الإجرامية في البلد. علاوة على ذلك، فإن الاشتباكات المستمرة في أجزاء عديدة من البلد، لا سيما في ولايات أعالي النيل وبحر الغزال والمنطقة الاستوائية، وآثارها المأساوية على السكان، تشكل أيضا مصدر قلق. ونظرا لهذه الحالة، تود كوت ديفوار أن تحث حكومة جنوب السودان على تكثيف الجهود الرامية إلى حماية المدنيين، الذين هم من مسؤوليتها الأساسية بموجب القانون الدولي. كما أنها تدعو الأطراف السودانية الجنوبية إلى وضع المصالح الفضلى للشعب أولا، وإنهاء المواجهات في جميع أنحاء البلد بحيث تكون هناك فرصة لتنفيذ اتفاق السلام بشكل فعال، ووضع الترتيبات الأمنية موضع التنفيذ، وفقا للالتزامات الطوعية التي تم التعهد بها.

إن الانتهاكات المتكررة للقانون الإنساني الدولي في جنوب السودان منتشرة علي نطاق واسع؛ وإنهاؤها يجب أن يكون أولوية مطلقة. وبوجود نحو ١,٨ مليون مشرد داخليا و ٢,٥ مليون لاجئ وارتفاع مخاطر انعدام الأمن الغذائي، تظل الحالة الإنسانية في جنوب السودان واحدة من أكثر الحالات التي لا يمكن التنبؤ بها في العالم. ووفقاً لتقرير الأمين العام، فإن نحو ٢,٤ مليون طفل لا يتلقون أي تعليم، الأمر الذي لا يشكل تهديدا للجيل القادم فحسب، لكن أيضا لإقامة دولة قادرة على البقاء. بالإضافة إلى ذلك، فإن التحديات المقصودة التي تواجه المساعدة الإنسانية آخذة في التزايد. وعلى الرغم من النداءات المستمرة التي وجهها المجتمع الدولي، يواصل العاملون في المجال الإنساني العمل في بيئة تتسم بالعنف الشديد. تدين كوت ديفوار جميع أعمال العنف التي ترتكب ضد العاملين والمعدات في مجال المساعدة الإنسانية. وندعو قادة جنوب السودان إلى تهيئة بيئة أمنية مواتية لتقديم المساعدة الإنسانية ولعودة المشردين إلى ديارهم عودةً آمنة وكريمة.

فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، يلاحظ بلدي ببالغ القلق استمرار العنف الجنسي والعنف ضد الأطفال، وتدمير ممتلكات الناس وسبل عيشهم. ولذلك، من الضروري ضمان تنفيذ مبدأ المساءلة، كي يتسنى محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان عن أفعالهم أمام المحاكم الدولية المختصة. وفي هذا الصدد، يرحب بلدي بإدانة ١٠ من جنود الحكومة بالاغتصاب وغيره من الجرائم المرتكبة ضد المدنيين. ندعو السلطات السياسية والقضائية إلى بذل مزيد من الجهود لإرساء سيادة القانون في جنوب السودان.

وفيما يتعلق بالبيئة التشغيلية، تثني كوت ديفوار على البعثة للعمل الذي تضطلع به في ظل ظروف بالغة الصعوبة، وتتسم بزيادة في عدد أعمال العنف المُرتكبة ضد أفرادها. إن وجود البعثة في جنوب السودان ضروري لحماية شعب جنوب السودان والعاملين في المجال الإنساني. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تتمكن البعثة من العمل في بيئة مواتية. ويدعو بلدي أيضا سلطات جنوب السودان إلى ضمان الامتثال الصارم لاتفاق مركز القوات، وإزالة جميع العقبات التي تعترض تنفيذ ولاية البعثة.

في الختام، فإن التوقيع على الاتفاق المجدَّد المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان يبشر بتحسن الحالة. وعودة الاستقرار في البلد لا تتطلب الإرادة السياسية من جانب قادة البلد فحسب، ولكن أيضا الدعم من جميع الشركاء الدوليين. ولذلك تدعو كوت ديفوار إلى تضافر الجهود الرامية إلى المساعدة على استعادة السلام والاستقرار في جنوب السودان.

السيد ألين (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشارك الآخرين في توجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية - وكيل الأمين العام لاكروا؛ المبعوث الخاص نيكولاس هايسوم، الذي نودعه اليوم ونتطلع إلى رؤيته في القريب العاجل؛ والمبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لجنوب السودان إسماعيل وايس، الذي أعلم أنه ما برح يعمل على هذا الملف بلا كلل منذ فترة طويلة؛ والسيدة غريس جونز،على ما قدمته من منظور بشري قيّم إلى مجلس الأمن .

إن اتفاق السلام الموقع في الأسبوع الماضي يبعث الأمل فينا جميعا ولا سيما في أكثر من ١٢ مليون شخص من جنوب السودان. إننا نرحب كثيرا بالالتزام الذي أبدته المنطقة بشأن المسألة الهامة المتمثلة في السلام والأمن الدوليين. وقد كما متسقين في المجلس في دعم الهيئة الحكومية الدولية وعملها. وعلى الرغم من كون توقيع اتفاق السلام إنجازا كبيرا، فإنه الخطوة الأولى في رحلة طويلة. يجب علينا أن نواصل تعزيز شراكتنا. سيظل شعب جنوب السودان يعاني إذا لم يتحقق السلام المستدام.

لقد حصد النزاع آلاف الأرواح وأجبر ثلث السكان على الفرار من ديارهم - ٢,٥ مليون شخص فروا إلى البلدان المجاورة. ويعاني نصف السكان من انعدام الأمن الغذائي. إن أكثر من نصف الـ٧ ملايين شخص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية، هم من الأطفال. وبعد سنوات من النزاع والتشريد والانهيار الاقتصادي، تقل فرص هؤلاء الأطفال في الحصول على التعليم من أطفال العالم الآخرين. وفي بعض الأحيان، بدا زعماء جنوب السودان أنهم غير مبالين إزاء معاناة أبناء شعبهم. فهي ليست نتيجة كارثة طبيعية أو حالة لا مفر منه، إنها من صنع الإنسان، ولذلك يجب أن تكون الحلول أيضا من صنع الإنسان، بدءا من الاستقرار السياسي. ولا بد إن يهيئ اتفاق السلام الظروف اللازمة لإنهاء العنف بصورة دائمة.

كما قلت، اضطلعت المنطقة بدور حيوي في الجمع بين أطراف النزاع، وأشيد بالالتزام والطاقة المستثمرين اللذين توجد حاجة ماسة لهما، بما في ذلك من جانب دول تجلس حول هذه الطاولة. لقد حان الوقت للبناء على هذا الزخم. ولن يحقق اتفاق السلام لوحده السلام في جنوب السودان ويحافظ عليه.

فنحن بحاجة إلى المشاركة المستمرة لجميع الأطراف وضمان تحويل الأقوال إلى أفعال حقيقية ومستدامة.

وقد انتاب أولئك منا الذين كانوا يقولون هذه الأشياء، بعض الغضب والإحباط من هذه الأنواع من التعليقات. لقد قيل إننا لسنا إيجابيين بما فيه الكفاية، أو أننا نقوض عملية السلام. وأعتقد أنه لن يكون هناك أي شخص أكثر إيجابية من أولئك الموجودين حول هذه الطاولة، إذا كانت هذه العملية تعني حقاً نهاية للعنف وتصميما على وضع احتياجات الشعب أولاً.

وبالمثل، يقع على عاتق الجالسين حول الطاولة مسؤولية خاصة تتمثل في الاستفادة من الخبرات والدروس التي استخلصناها من نزاعات أخرى وعمليات سلام أخرى، ومن واقع خبرتنا في نزاع جنوب السودان وعملية السلام. ولن يخدم أطراف اتفاق السلام، أو شعب جنوب السودان، عدم استخدامنا لخبرتنا ومعرفتنا من حالات بناء السلام الأخرى. لذلك، من الضروري أن نكيف هذه الدروس ونستخدمها. وفي بلدان مثل ليبيا، رأينا كيف يمكن أن تسقط الاتفاقات السياسية وتؤدي إلى العودة إلى دوامة العنف. ومن تجربتنا في كولومبيا، رأينا أن الالتزام المستمر للأطراف، يشكل العامل الرئيسي لنجاح تنفيذ اتفاقات السلام. كما رأينا أن التنفيذ يحتاج إلى دعم من المنطقة ومشاركة مستدامة وحازمة من جانب المجلس. ونحتاج لأن نستخلص العبر من كل هذه التجارب، عندما ننظر في الوضع في جنوب السودان، وكذلك نفهم لماذا لم تنجح عمليات السلام السابقة في ذلك البلد، ونركز كل جهودنا على التنفيذ الناجح.

ويجب أن نضمن عدم تكرار الاتفاق المُجدَّد لأخطاء الماضي. إن استمرار أعمال العنف، حتى بعد اتفاق وقف إطلاق النار الأخير، هو أمر مثير للغاية. وقد أبلغ الأمين العام عن وقوع ١٩ انتهاكا في الفترة الواقعة بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر. إن الزيادة في حوادث وصول المساعدات الإنسانية والعنف ضد العاملين في المجال الإنساني أمر مقلق للغاية. حيث قُتل ١٣ عاملا في المجال الإنساني في جنوب السودان هذا العام وحده.

وبالإضافة إلى ذلك، نشعر بقلق عميق لأن قوات حفظ السلام التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان قد مُنعت مراراً وتكراراً من الوصول إلى المناطق الرئيسية للسماح لها بأداء المسؤوليات المنوطة بها. وهذا أمر غير مقبول، ويجب أن ينتهي. ويجب على المنطقة والمجتمع الدولي مراقبة الانتهاكات عن كثب وضمان محاسبة المسؤولين عنها. إنني أؤيد بشدة السيدة جون في الدعوة إلى إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان.

ويجب علينا كمجتمع دولي، ألا نقف مكتوفي الأيدي ونسمح للأفراد بتقويض السلام. إن الجزاءات المحددة الأهداف التي فرضناها في شهر تموز/يوليه هي أداة مهمة، وأصبحت مهمة الآن بعد توقيع الاتفاق. ويمكن استخدامها لمواصلة الضغط على جميع الأطراف للحفاظ على الوعود التي قطعتها. لقد أشار حظر الأسلحة إلى أن المجتمع الدولي لن يتسامح مع محاولات فرض حلول عسكرية. وأحث المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع على مواصلة دعم تلك التدابير.

ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بإحلال السلام في جنوب السودان، ولكن لكي نكون مقتنعين بالتزام الطرفين، نحتاج إلى رؤية تغيير كبير في النهج الذي تتبعه أطراف النزاع. ويجب عليها إلقاء السلاح، والسماح للعاملين في المجال الإنساني بتقديم المساعدات المنقذة للحياة والإفراج عن السجناء السياسيين. ويجب أن تظهر التزامًا حقيقيًا بالتنفيذ الفعال والمسؤول لاتفاق السلام ويجب أن تثبت أنها على استعداد للعمل لما فيه صالح جميع السودانيين الجنوبيين، بما في ذلك من خلال التحقق من سلطة الأغلبية التنفيذية والاستخدام الشفاف للموارد.

تقف عملية السلام اليوم عند مفترق طرق. ومن أجل التغلب على التحديات المقبلة، فإننا بحاجة إلى وحدة المجتمع الدولي. ونحث المنطقة على مواصلة دفع التقدم البناء، لا سيما

بشأن الترتيبات الأمنية، تمشيا مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وقبل كل شيء، نحث قادة جنوب السودان على التخلي عن المصالح الشخصية والعمل معا من أجل مستقبل أفضل لشعوبهم.

السيد أورينيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام جون - بيير لاكروا، والمبعوث الخاص للأمين العام نيكولاس هايسوم والمبعوث الخاص إسماعيل ويس على إحاطتيهما الإعلاميتين اليوم. واسمحوا لي أيضا أن أتقدم بكلمة شكر خاصة إلى السيدة غريس جون على إحاطتها الإعلامية. لقد استمعنا إليها تدعو بصوت عال وواضح، إلى فرض وقف إطلاق النار على وجه السرعة، ووضع حد للإفلات من العقاب وضمان المساءلة ومواصلة تعزيز المشاركة الحقيقية للمرأة. ويمكنني أن أؤكد لها أننا سنبذل قصارى جهدنا لمتابعة ودعم دعوتها.

وأود أن أبدأ بالإشادة بالهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وميسري عملية منتدى إعادة التنشيط الرفيع المستوى، ولا سيما حكومة السودان والمبعوث الخاص وايس. وكانت جهودهم الدؤوبة التي بذلوها خلال الأشهر الأخيرة، بدعم من منطقة متماسكة، جد مفيدة في التوصل إلى الاتفاق المُجدَّد لحل النزاع في جمهورية جنوب السودان. وأقر كذلك بجهود جنوب السودان الذي مكنته من إحراز تقدم، ومن إظهار المرونة والاستعداد اللازمين لتقديم تنازلات. لكن الاتفاق ما هو سوى خطوة أولى. والمطلوب الآن هو وجود إرادة سياسية واضحة للأطراف لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه بطريقة شاملة والانخراط في أنشطة حقيقية لبناء السلام والمصالحة.

وبينما نرحب بمستويات القتال المتدنية خلال الأسابيع الأخيرة، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد باستمرار العمليات العسكرية. إن الوقف الكامل للأعمال العدائية من جانب جميع الأطراف، والحكومة والجماعات المسلحة على السواء، أمر ملح ويجب أن يكون غير مشروط. ويجب أن تكون هناك عواقب لانتهاكات اتفاق وقف الأعمال القتالية، وكذلك ضد أولئك الذين يقفون في طريق التنفيذ الكامل لاتفاق السلام.

إننا نشجع المنطقة، بدعم من المجتمع الدولي، على مواصلة مشاركتها النشطة ومواصلة القيام بدور استباقي. وستكون مشاركة المنطقة في رصد تنفيذ الاتفاق ومساءلة الأطراف مهمة جدا الآن. ومن الحيوي أيضا أن يواصل المجلس دعم تلك الجهود الإقليمية، مع ضمان أن نتكلم بصوت واحد.

وينبغي الآن الحفاظ على روح الشمولية للجميع، التي كانت عنصرا حاسما في منتدى التنشيط الرفيع المستوى، في مرحلة التنفيذ المقبلة. ولن يكون السعي إلى إحلال السلام قابلاً للتطبيق إلا إذا تضمّن جميع أصحاب المصلحة. ويجب أن نواصل ضمان المشاركة الفعالة للشباب والنساء والمجتمع المدني. إن المساواة بين الجنسين أمر أساسي لتحقيق السلم والأمن، وينبغي لنا دعم المزيد من الجهود لزيادة التمثيل السياسي للمرأة.

ومن الجوانب الهامة التي نتحرك بها إلى الأمام تعزيز آليات المساءلة وتحقيق العدالة الانتقالية، بما في ذلك إنشاء المحكمة المختلطة المرتقبة لجنوب السودان من دونمزيد من التأخير. ولا يمكن قبول الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، لا سيما أعمال العنف الجنسي التي تستهدف النساء والفتيات. كما أبرز تقرير الأمين العام (S/2018/831) فإن استمرار ارتفاع مستوى العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، هو أمر مروع حقا. وسيظل الرصد المستمر لهذه الجرائم والإبلا غ عنها، أمرين هامين.

ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء الوضع الإنساني، الذي ينتج بشكل مباشر وغير مباشر عن النزاع. ويجب ضمان التسليم السريع والآمن وبدون عراقيل، للإغاثة الإنسانية عبر جنوب السودان. وفي هذا السياق، نشيد مرة أخرى ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، على جهودها الرامية إلى الوصول إلى المناطق المضطربة لمعالجة الشواغل المتعلقة بالحماية، فضلا

عن استعدادها لدعم الأطراف الآن في اتخاذ خطوات أخرى على طريق السلام. ومن المثير للقلق استمرار انتهاكات اتفاق مركز القوات. ولا يزال رفض الوصول وقيود الحركة أمرا غير مقبول. ويجب أن تتمكن البعثة من الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها، بما في ذلك رصد حالة حقوق الإنسان والتحقيق فيها وحماية المدنيين.

لقد انتظر ملايين السودانيين الجنوبيين الذين علقوا في هذه الحرب الوحشية غير المجدية، أكثر من أربع سنوات لإنهاء النزاع وفرصة الشروع في إعادة بناء حياتهم وبلدهم. ويوفر الاتفاق الذي تم التوصل إليه الأسبوع الماضي فرصة فريدة لإحلال السلام وتحقيق المصالحة والانتعاش. وليس هذا وقت الاسترخاء، لكن لا يمكننا تحمل موقف السخرية أيضًا. وكما قال السيد هايسوم لا يمكننا أن نسمح للأمر الكامل بأن يصبح عدوا للأمر الجيد. ويجب أن نظل مركزين، ويجب على جميع الأطراف مواصلة المسار واغتنام هذه الفرصة. وستحتاج الجهود المستمرة التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي إلى دعمنا الكامل. ويجب ألا يذهب الزخم الحالي أدراج الرياح.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): نشكر السيد لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ والسيد هايسوم، المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان؛ والسيد وايس، المبعوث الخاصل للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) إلى جنوب السودان، على إحاطاتهم الإعلامية. وإننا نشكرهم على جميع الجهود التي بذلوها لتعزيز السلام والاستقرار في جنوب السودان. لقد عُين السيد هايسوم في وظيفة جديدة، والصين تثني على كل الأعمال التي اضطلع بها بصفته الحالية كمبعوث خاص إلى السودان وجنوب السودان. وكذلك نشيد بمداخلة السيدة غريس جون.

إن جنوب السودان بلد مهم في أفريقيا. ويؤثر صون السلام والاستقرار في جنوب السودان على ازدهار المنطقة وتنميتها. وقد أحرزت عملية السلام في جنوب السودان تقدما هاما، بفضل الجهود المشتركة الأخيرة التي بذلتها مختلف الأطراف في جنوب السودان والمنظمات الإقليمية. ففي الأسبوع الماضي، وقع مؤتمر رؤساء دول وحكومات إيغاد والأطراف في جنوب السودان رسميا على الاتفاق المنشط المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان ووثائق تنفيذه، مما أرسى بالتالي أساسا هاما لجنوب السودان لإنهاء النزاع والتحرك نحو السلام. ونرحب بذلك التطور، ونثني على الجهود الحثيثة والوساطة والمساعي الحميدة من جانب منظمات إقليمية مثل إيغاد والاتحاد الأفريقي، فضلا عن إثيوبيا والسودان وكينيا وأوغندا. ونشيد أيضا بالتعاون والمرونة اللذين أبدتهما مختلف الأطراف في جنوب السودان.

وفي الوقت نفسه، لا بد من الاعتراف بأن الحالة العامة في جنوب السودان لا تزال هشة للغاية. فهناك العديد من التحديات التي تواجه تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة. ويتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مواصلة إيلاء الاهتمام وتقديم المساعدة اللازمة لجنوب السودان. ومن الضروري حمل الأطراف المختلفة على التنفيذ الفعال لسلسلة اتفاقات السلام الموقعة حتى الآن، وكفالة إبرام وقف شامل لإطلاق النار ووقف العنف في أقرب وقت ممكن وإعادة وزيادة الثقة المتبادلة من أجل تحقيق السلام الدائم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على المهام التالية في المرحلة المقبلة.

أولا، ينبغي له مواصلة تقديم الدعم الكامل للمساعي الحميدة والجهود التي تبذلها المنظمات والبلدان الإقليمية. وينبغي للمجتمع الدولي احترام قيادة جنوب السودان في معالجة شؤونه الداخلية؛ وتحقيق كامل إمكانات المنظمات والبلدان الإقليمية مثل إيغاد باعتبارها القناة الرئيسية للوساطة؛ ودعم عملية الحوار الوطني في جنوب السودان؛ وحمل الأطراف المختلفة في جنوب السودان على تسوية خلافاتها بالوسائل السلمية، مثل الحوار الشامل للجميع، وبناء الثقة المتبادلة. وينبغي لمجلس الأمن،

بوصفه المؤسسة الرئيسية المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يرسل رسائل إيجابية وأن يؤدي دورا هاما في تعزيز عملية السلام السياسية بالعمل معا.

ثانيا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل مساعدة جنوب السودان في صون السلام والأمن الداخليين. وما فتئت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ومنذ فترة طويلة، تدعم بشكل فعال تنفيذ اتفاقات السلام، لتسهم بذلك بصورة إيجابية في صون السلام والاستقرار في جنوب السودان. وتثني الصين على جهود بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وتدعمها في مواصلة تنفيذ ولايتها وفقا لقرارات مجلس الأمن. ونأمل في أن تواصل الأمانة العامة والبعثة تعزيز الاتصالات مع حكومة جنوب السودان، وأن تساعد على بناء قدرات البلد الأمنية وأن تدعم جنوب السودان في المضي قدما بعمليته السياسية الرامية إلى تحقيق السلام.

ثالثا، ينبغي للمجتمع الدولي زيادة المساعدة الإنسانية والدعم الاقتصادي لجنوب السودان. فقد تسبب النزاع الذي طال أمده في تشريد واسع النطاق وفي عدد كبير من اللاجئين، مما أدى إلى تعطيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بعض المناطق. ووفقا لما ورد في تقرير الأمين العام (S/2018/831)، لم يتم جمع سوى ٥٠ في المائة من التمويل اللازم لخطة الاستجابة الإنسانية لجنوب السودان، مما يترك فجوة هائلة لا يزال يتعين ملؤها. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم الفعال لجنوب السودان في معالجة الصعوبات الإنسانية والتصدي للأعراض والأسباب الجذرية على السواء بنهج متكامل وزيادة الاستثمار في الزراعة والطاقة والهياكل الأساسية والتعليم والرعاية الصحية، ومن ثم مساعدة جنوب السودان على النهوض سريعا بعملية بناء دولته وإعادة إطلاق تنميته الاقتصادية والاجتماعية.

لقد ظلت الصين تولي باستمرار أهمية كبيرة للسلام والاستقرار في أفريقيا، وما فتئت تدعم البلدان الأفريقية في حل المشاكل الأفريقية بالسبل الأفريقية. وستستمر الصين، كما ظلت تفعل دائما، في دعمها النشط لعملية السلام في جنوب السودان والمشاركة فيها بصورة بناءة وفي الاضطلاع بدور بناء في تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في جنوب السودان.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): نعرب عن امتناننا إزاء الإحاطات الإعلامية التي قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان – بيير لاكروا، والمبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان، السيد نيكولاس هايسوم، والمبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) إلى جنوب السودان، السفير إسماعيل وايس، الذي نشيد به ونشكره على التزامه وعلى العمل العظيم الذي اضطلع به أثناء العملية التفاوضية في جنوب السودان. وكذلك نشكر السيدة غريس جون على إحاطتها الإعلامية.

أبدأ بالإشادة بالدور الأساسي الذي اضطلعت به إيغاد في إقامة الحوار بين الأطراف في جنوب السودان. فقد كانت عملية مطولة وصعبة تخللها العديد من النجاحات والإخفاقات والتي أفضت، بفضل عزم بلدان المنطقة وإرادة الأطراف، إلى التوقيع على الاتفاق المنشط المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان في ١٢ أيلول/سبتمبر. وجرى إعداد الاتفاق بعناية وهو يمثل خطوة هامة إلى الأمام تسهم في إنهاء النزاع في ذلك البلد، وهو أمر يسعى إليه الجميع في هذه القاعة.

وإذ نثني على هذه اللحظة في سياق الحالة السياسية، لا تزال الحالة الراهنة في جنوب السودان تشكل أكثر الحالات حرجا في العالم. ولا تزال الحالة الإنسانية والاقتصادية والأمنية الصعبة تؤثر على معظم سكان جنوب السودان. ويمثل الاتفاق خطوة مشجعة إلى الأمام، غير أنه يتطلب التزاما حقيقيا وإرادة سياسية قوية من جانب قادة جنوب السودان لتنفيذه تنفيذا سليما، الأمر الذي يمكن أن يكون أصعب مرحلة في عملية

السلام. وينبغي تعزيز تعاون الحكومة الانتقالية والمعارضة مع بلدان المنطقة والأمم المتحدة في هذه المرحلة.

ومن المهم جدا، في ذلك الصدد، أن يحافظ مجلس الأمن على وحدته وأن يعمل في انسجام مع الاتحاد الأفريقي وإيغاد، وذلك في جملة أمور، من أجل استعادة الثقة بين الأطراف في المقام الأول. وبالتالي، يجب حفاظ المجلس على موقف محايد وبناء. ومن ثم، لا بد من تنسيق إجراءاتنا مع إجراءات المنطقة.

ونحث الأطراف على الإسراع بتنفيذ الفصل الثاني من الاتفاق، المتعلق بالوقف الدائم لإطلاق النار. ونأمل أن تتمكن حلقات العمل المستمرة بشأن وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية من تحقيق نتائج في الأجل القصير، وأن يتم إحراز تقدم بشأن جملة من المسائل العاجلة، من بينها التخطيط لتوحيد قوات جنوب السودان.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، نعرب عن قلقنا بشأن أكثر من ستة ملايين شخص – يمثلون أكثر من نصف السكان – في حاجة إلى نوع من المساعدة الإنسانية. وبالمثل، فإن المشردين داخليا واللاجئين في البلدان المجاورة وعددهم حوالي أربعة ملايين يواجهون انعداما في الخدمات الأساسية والتعليم والرعاية الصحية، فضلا عن انعدام الأمن الغذائي الشديد. وللأسف، فإن أكثر الفئات معاناة من عواقب التشرد هم الأطفال والنساء. ويجب علينا إيلاء اهتمام للأطفال الذين لا يتلقون تعليما وتعبئة المجتمع الدولي للعمل من أجلهم وإنقاذ أبناء جيل يشبون في ظروف غير مستقرة نتيجة للنزاع.

وبالمثل، يساورنا القلق إزاء ارتفاع عدد ضحايا العنف الجنسي، الذي يطال النساء والفتيات بشكل أساسي. ويضاف إلى ذلك أن جنوب السودان لا يزال يشكل أحد أكثر الأماكن خطورة في العالم بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني. وإذ نرحب بالحكم الأخير الذي أصدرته محكمة عسكرية وطنية بإدانة ١٠ جنود لمشاركتهم في قتل واغتصاب عاملين في المجال الإنساني والتحرش الجنسي بهم والسطو المسلح عليهم، نعتقد أنه من الضروري تكثيف الجهود لمكافحة الإفلات من العقاب بقدر أكبر من الصرامة والفعالية.

ويجب على الحكومة والمعارضة على حد سواء كفالة بيئة تشغيلية مثلى لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والعاملين في المجال الإنساني، امتثالا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ونثني كذلك على جهود دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، التي تعمل، بالاشتراك مع البعثة، على إزالة وتدمير الأجهزة المتفجرة. وسيسهم ذلك العمل في إعادة توطين النازحين وعودة النازحين واللاجئين وتهيئة الظروف المواتية لتقديم المساعدة الإنسانية.

في الختام، نكرر الإعراب عن امتناننا لبلدان المنطقة على القيادة التي أبدتها، والتي جعلت من الممكن إحراز تقدم كبير في العملية السياسية. وبالمثل، فإننا نشكر بعثة الأمم المتحدة على العمل الذي تقوم به والسيد نيكولاس هايسوم على عمله الهام على مدى السنوات القليلة الماضية. ونتمنى له كل التوفيق في دوره مستقبلا بصفته الممثل الخاص للأمين العام للصومال.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا والمبعوث الخاص نيكولاس هايسوم على المعلومات المفصلة بشأن الحالة في جنوب السودان والتقدم في التسوية السياسية في جنوب السودان. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر السيد هايسوم على العمل الذي قام به، وأهنئه على تعيينه الأخير. وأتمنى له كل التوفيق في عمله في منصبه الجديد. كما استمعنا باهتمام إلى إحاطتي المبعوث الخاص إسماعيل وايس والسيدة غريس جون.

إن موقف الاتحاد الروسي الثابت ينشأ من منطلق أن وقف إطلاق النار المستدام وإطلاق عملية شاملة للمصالحة الوطنية هما مفتاح الاستقرار في جنوب السودان. ولذلك، فإننا نرحب بتوقيع أطراف النزاع في جنوب السودان على اتفاق

السلام المنشط في ١٢ أيلول/سبتمبر. ونأمل أن الطابع التاريخي للاتفاق الذي تم التوصل إليه في أديس أبابا لن تكون موضع تشكيك. ونحن نتفق على أنها لا تزال بحاجة إلى تفاصيل جوهرية، ولكن ذلك لا ينتقص من أهميتها. ومن المهم أن تظهر الأطراف السودانية الجنوبية استعدادها للتوصل إلى حل توفيقي، وأن تبدي رغبتها في حل خلافاتها القائمة بالوسائل السلمية.

ونشيد بالجهود المنسقة الفعالة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي مكنت من إنجاز عملية تنشيط اتفاق السلام في جنوب السودان بنجاح. ونحيط علما بأن الجهات الفاعلة الإقليمية استغرقت أكثر من عام في التقريب بين مواقف الأطراف. وتمكنت بلدان المنطقة بالفعل من بدء عملية التفاوض من نقطة الصفر عندما تعذر حتى جلوس قادة جنوب السودان على نفس طاولة المفاوضات. وكانت الهيئة الحكومية الدولية تمضي قدما في جهودها عندما فقد الكثيرون في هذه القاعة الأمل وشطبوا على عملية التنشيط.

ونلاحظ الوحدة التي أبداها قادة المنطقة في نهجهم إزاء تسوية جنوب السودان، وندعوهم إلى الحفاظ على هذا النهج في دعمهم المستمر لعملية السلام. ونرحب أيضا بجهود الضامنين لتيسير تنفيذ اتفاق السلام عن طريق توفير وحدات وطنية من السودان وأوغندا وجيبوتي والصومال كجزء من قوة الحماية الإقليمية.

ونحن نعتبر هذه العملية مظهرا عمليا لمبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية، فضلا عن كونها فرصة للتعاون الفعال بين الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الإقليمية. ونحن على استعداد للنظر في المقترحات الموضوعية المقدمة من الهيئة الحكومية الدولية فيما يتعلق بقوة الحماية الإقليمية. ونشجع الساسة في جنوب السودان على إظهار حسن النية عند تنفيذ الاتفاق المنقح.

وعلى الرغم من التوجهات الإيجابية الواضحة، نلاحظ أيضا الدعواتإلى توسيع نطاق الجزاءات على جنوب السودان، بما في ذلك في هذه القاعة. ولذلك، أود مرة أخرى أن أذكر موقفنا من هذه المسألة. وكما في السابق، نرى أن الضغوط المفرطة التي تطبق من خلال الجزاءات قد ترسخ مواقف الأطراف في جنوب السودان وقد تعطيهم إشارات خاطئة. وقد تكون النتيجة عكس ما هو مرغوب، مع تحول الأطراف إلى حل عسكري عوضا عن عملية التفاوض. وهذا من شأنه أن يزيد من صعوبة تحقيق تسوية سلمية بالتأكيد. أخيرا، فإننا لا نقبل، من حيث المبدأ، وضعا تجرى فيه محاولات استخدام نظام جزاءات مجلس الأمن كبديل لعمل سياسي ودبلوماسي جاد.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): إن مناقشة عصر هذا اليوم بشأن الحالة في جنوب السودان تأتي في وقتها المناسب، لا سيما بعد التطورات الأخيرة التي حدثت في السياق السياسي في هذا البلد الشقيق. ولذلك، فإنني أشكركم، سيدي الرئيس، على إدراج هذه المسألة في جدول أعمال هذه الجلسة.

وكما هو معتاد، فإن التقرير (S/2018/831) الذي قدمه وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان بيير لاكروا – الذي نتقدم إليه بخالص الشكر – كان أكثر شمولا وتوضيحا فيما يتعلق بالحالة الراهنة على أرض الواقع.

ونشكر السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص في جنوب السودان والسيد إسماعيل وايس، المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لجنوب السودان، وكذلك السيدة غريس جون، مدير الحوكمة والسلام لتمكين المجتمعات المحلية، على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة للغاية.

وتود حكومة غينيا الاستوائية أن تثني مرة أخرى على العمل الشاق والجهود المتميزة للهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لتقريب

أطراف النزاع من تنفيذ الاتفاق الموقع سعيا لإحلال السلام والاستقرار في جنوب السودان.

وفيما يتعلق بهذا النزاع، فقد دأب بلدي على الدعوة إلى وجوب احترام الطرفين لوقف إطلاق النار والعودة إلى طاولة المفاوضات. واليوم، يمكننا القول، بدرجة عالية من التفاؤل وبعض الارتياح، إن هذا الهدف قد تحقق. وينبغي لجميع الوفود الحاضرة أن تهنئ أنفسها، لأن وقف إطلاق النار هذا برجع، جزئيا، إلى الاهتمام الذي يوليه، والضغط الذي يمارسه، مجلس الأمن.

وقد تابعت غينيا الاستوائية عن كثب الدبلوماسية الرفيعة المستوى التي يسرت، في الأشهر الأخيرة، تطور عملية السلام التي بدأت بتوقيع إعلان هام لاتفاق مشترك. وأدى ذلك إلى وقف دائم لإطلاق النار والتعهد بالتزامات في بعض المناطق الأشد توترا. ولا يسعنا إلا أن نشيد بتلك الخطوات، التي تشكل خطوة في الاتجاه الصحيح قطعا.

ومع ذلك، نشعر بالقلق إزاء الهجمات الأخيرة المذكورة في التقرير المقدم اليوم، والتي نلاحظ أنها ناجمة عن المجاعة ونقص العمالة والتعليم. ونناشد جميع أطراف النزاع التحلي بروح المسؤولية. ونذكرهم باللحظة التاريخية التي يتحملون مسؤوليتها أمام الشعب والمجتمع الدولي، وندين الهجمات بشدة.

ونود أن نذكر جميع الأطراف المعنية، إضافة إلى السعي إلى السلام، بأنهم ملزمون بتلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان، التي تتناول الفقر وانعدام الأمن الغذائي ونقص الخدمات الأساسية. والوفاء بذلك الالتزام لن يكلل بالنجاح إلا حين يتسنى القيام بهذه العلميات الإنسانية والقضاء على التهديدات والمخاطر التي تتعرض لها المنظمات الإنسانية وموظفوها الشجعان.

وتعرب جمهورية غينيا الاستوائية عن ارتياحها البالغ للتوقيع على اتفاق السلام النهائي في الأسبوع الماضي في أديس أبابا بين الأطراف المشاركة في نزاع جنوب السودان، تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة. ونقدم أحر التهاني للجميع، وخاصة لحكومة جنوب السودان، على اتفاق السلام النهائي الذي يوسع آفاق الأمل الجديد للبلد وشعبه. قد نرى أخيرا سلاما دائما، وهو ما ينبغي أن يجلب معه عوائد التنمية في جميع الجوانب.

بيد أن الأفق الجديد لن يصبح حقيقة إلا إذا امتثلت جميع الأطراف في الاتفاق الموقع مؤخرا لجميع بنوده واحترمتها. فالتزام الأطراف بالاتفاق أمر أساسي، كما هو الدعم والاهتمام الواجبان من المجتمع الدولي عندما يتعلق الأمر بالتنفيذ الفعال لهذا الاتفاق الهام. فمن خلال ذلك، يمكن أن يتحقق فعليا السلام الذي يصبو إليه شعب جنوب السودان.

ومع ذلك، نود أن نشير إلى أن توقيع الاتفاق لا يُنهي عمل الأمم المتحدة ولا عمل الجهات الفاعلة الإقليمية، بما في ذلك الهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي والبلدان المجاورة. فلا بدّ من إدارة فترة ما بعد النزاع، وهي في غاية التعقيد وتتطلب اهتماماً خاصاً، بفعالية من الآن. وبناء على ما يحدث في الميدان، يجب أن تكيف البعثة أنشطتها، وتركّز على الدعم المباشر للتنفيذ الفعال للاتفاق وتضمن جواً من الهدوء في البلد.

ونأمل أن مرحلة جديدة، بالتوقيع على الاتفاق المجدد، ستفسح المجال لإتاحة مزيد من الفرص لتقديم المساعدة إلى السكان المحليين – من المساعدة الغذائية إلى إعادة الأشخاص المشردين إلى ديارهم الأصلية. وكما أشارت التقارير المقدمة إلينا، لا تزال الحالة الإنسانية في جنوب السودان مصدر قلق كبير. إن مشكلة المجاعة ومسألة حقوق الإنسان يجب أن تُعالج على وجه الاستعجال حتى تحظى بما تستحقه من اهتمام على وجه الأولوية.

إن حكومة جمهورية غينيا الاستوائية تحث حكومة جنوب السودان على الاستمرار في تعاونها المتواصل مع بعثة الأمم

المتحدة والهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي لكي يتمكنوا معاً من تحقيق هدفهم الوحيد في إحراز السلام والاستقرار الذي يستحقه شعب جنوب السودان. وترى غينيا الاستوائية أن التقارير عن الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان مثيرة للقلق. ويحدونا الأمل في أن يكون هناك تحسّن في هذا الصدد.

وفي الختام، تشيد حكومة بلدي بالأنباء الواردة مؤخرا عن نقل المشردين من مواقع الحماية التابعة للأمم المتحدة إلى أماكن جديدة داخل المجتمع المحلي، وكذلك إدانة المحكمة العسكرية في جنوب السودان لـ ١٠ جنود والحكم عليهم بالسجن مدى الحياة لارتكابهم مختلف الجرائم البشعة. ونأمل أن تواصل حكومة جنوب السودان المطالبة بمساءلة جميع مرتكبي الجرائم البشعة، ليس فقط المرتكبة ضد موظفي المساعدة الإنسانية فحسب بل أيضاً ضد شعب جنوب السودان، الذي يحدوه وطيد الأمل في السلام والهدوء.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن إشادة مستحقة بالسيد هايسوم على العمل الناجح والنبيل الذي قام به في جنوب السودان، حيث يترك منصبه ورأسه مرفوع عالياً وقد أدى واجبه بالتوقيع على اتفاق السلام. ونتمنى له نفس النجاح في الصومال ونأمل أن يتمكن من أن يُسهم في عودة السلام والاستقرار إلى تلك الدولة الشقيقة في منطقة القرن الأفريقي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد مالوال (جنوب السودان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولاً أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. وأود أيضاً أن أرحّب بسفير إثيوبيا مع بداية فترة ولايته في نيويورك.

وأود أيضاً أن أنوه بحضور وكيل الأمين العام لاكروا، والمبعوث الخاص هايسوم، والمبعوث الخاص السفير ويس والسيدة جون، مع وجود الأخيرين في المنطقة. ونود أن نشكر السفير ويس على صبره ومثابرته. فقد قام بدور رئيسي في ما نحتفل به في جنوب السودان اليوم. ونعرب عن تقديرنا للسيد هايسوم لتفانيه في خدمة شعب جنوب السودان. إن تنشيط الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان قد تحقق، إلى حد كبير، بفضل حكمته والمشورة التي أسداها إلى الأطراف. ونتمنى له التوفيق في منصبه الجديد. ومع ذلك، فإننا نشعر بالسرور لأنه سيبقى في المنطقة، وسنواصل بالتأكيد رؤيته.

وباسم حكومة جنوب السودان، نود أن نقدّم تعازينا إلى العاملين في حفظ السلام وفي المجال الإنساني الذين فقدوا أرواحهم أثناء أداء واجبهم. ونرتضرع بالدعاء للجندي الذي أصيب في الهجوم الذي وقع في ياي الأسبوع الماضي. ونتمنى له شفاء عاجلاً.

في ١٢ أيلول/سبتمبر، وقع القادة السياسيون في جنوب السودان الاتفاق المجدد في أديس أبابا. وجاء هذا الاتفاق الذي طال انتظاره نتيجة لحكمة قادة الهيئة الحكومية الدولية للتنمية، بقيادة السيد أبيي أحمد، رئيس وزراء إثيوبيا؛ والرئيس عمر البشير، رئيس السودان؛ والرئيس يويري موسيفيني، رئيس أوغندا، الذين فكروا خارج النطاق التقليدي بعد العديد من المحاولات الفاشلة. لذلك، نحن ممتنون لهم ولدول المنطقة.

وفيما يجتمع مجلس الأمن اليوم لمناقشة المسائل المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، تهب رياح السلام على المنطقة، ونحن سعداء لأن جنوب السودان يتنفس رياح السلام والأمل تلك. ويشعر شعب جنوب السودان بالحماس لأن الحكومة وقادة المعارضة وقعوا على الاتفاق المجدد. وعلاوة على ذلك، فإن البيان الذي أدلى به الرئيس سلفا كير ميارديت في ١٥ أيلول/سبتمبر، الذي تعهد فيه بأن تنفّذ الحكومة الاتفاق بحسن نية وناشد الصفح والمصالحة بين أبناء شعب

جنوب السودان، كان دعوة لشعب جنوب السودان ليتوحّد بعد سنوات من الحرب العبثية والانقسام.

ونحن نعلم أن الاتفاق صعب ومعقّد، وقد أعرب المجتمع الدولي عن بعض الشواغل بشأن ذلك. ومع ذلك، فمن المهم ألا يُسمح لتلك الشواغل بتقويض الاتفاق نفسه أو بتقويض تنفيذه. وبدلاً من ذلك، نود أن نناشد المجتمع الدولي أن يعتبر التوقيع على الاتفاق منعطفاً إيجابياً للأحداث. وينبغي أن يرسل ذلك علامات التشجيع والدعم إلى القيادة السياسية وهي تشرع في المهمة الصعبة المتمثلة في تنفيذ اتفاق السلام ولم شمل المجتمعات المحلية في جنوب السودان. وهذا من الإنجازات التي ينبغي للمجتمع الدولي البناء عليها. وكما قال السيد هايسوم، يجب ألا نسمح للشيء الكامل بأن يكون عدو الأمر الجيد.

وفي هذه المرحلة، وفي الختام، نود أن نشكر الأمين العام على تقريره (S/2018/831)، ونرحب بالتزامه مواصلة العمل خلال السنوات القادمة من التنفيذ. ونحثّ المجلس على الانضمام إلى الأمين العام والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية في هذا المسعى لجعل السلام المستدام واقعاً في نهاية المطاف في جنوب السودان.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٧.